

مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية

موقع المجلة: www.jaess.mans.edu.egمتاح على: www.jaess.journals.ekb.eg

Cross Mark

دراسة تحليلية للمديونية وتأثيرها علي بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في مصر

محمد أحمد عبد الدايم أحمد صالح*

قسم الاقتصاد الزراعي- كلية الزراعة- جامعة المنصورة

المخلص

تعبر مشكلة المديونية بشقيها الداخلية والخارجية عن المبالغ التي تلزم بها الدولة نتيجة اقتراضها لتمويل العجز بالموازنة والتعهد بالسداد بعد مدة ودفع فائدة رصيد الدين حسب شروط إنشائه، وقد مثل الدين الداخلي والخارجي نحو 76.44%، 23.56% من الدين العام علي الترتيب خلال عام 2017، وتوجد علاقة تأثيرية تبادلية بين المديونية بشقيها وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية كالناتج المحلي الإجمالي والصادرات والواردات السلعية والخدمية.... الخ وتتضح من خلال بعض المؤشرات يطلق عليها مؤشرات المديونية للحكم علي كفاءة إدارة المديونية في مصر. وتكمن مشكلة البحث أو لا في تزايد المديونية وما ترتب عليه من ارتفاع سعر الفائدة والموجات التضخمية وانخفاض الاستثمارات نظرا لمحدودية المدخرات، وثانيا عند علاقة المديونية ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية كالناتج المحلي الإجمالي والصادرات السلعية والخدمية وإجمالي الاستثمار والادخار والاحتياطات الدولية الكلية حيث قدرت نسبة المديونية بتلك المتغيرات نحو 102.50%، 512.64%، 601.56%، 608.67%، 790.49% للمنتغيرات المدروسة علي الترتيب خلال الفترة (2017-2000) ، ونحو 99.19%، 418.65%، 538.33%، 495.12%، 529.96% علي الترتيب خلال الفترة (2000-2010) ، ونحو 107.95%، 704.76%، 716.26%، 841.96%، 1481.77% علي الترتيب خلال الفترة (2017-2011) ، وثالثا في نمو عبء مدفوعات الديون حيث قدرت نسبة خدمة الدين بالنسبة للمتغيرات الاقتصادية الكلية السابق الإشارة إليها بنحو 10.09%، 11.84%، 11.98%، 15.56% علي الترتيب خلال الفترة الأولى ، ونحو 9.24%، 11.88%، 10.93%، 11.70% علي الترتيب خلال الفترة الثانية، ونحو 1.77%، 11.58%، 11.77%، 13.84%، 24.35% علي الترتيب خلال الفترة الثالثة، مما يستدعي معه ضرورة دراسة المديونية بشقيها الداخلية والخارجية والوقوف علي عبء مدفوعات الدين وعلاقتها بالمتغيرات الاقتصادية الكلية حتي يتسني وضع آلية لإدارة الدين، وهدف البحث لدراسة ذلك خلال الفترة (2017-2000) من خلال ثلاثة محاور أولها المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بالمديونية في مصر، وثانيها مؤشرات المديونية ومقاييس عبء المدفوعات ومدلولاتها في مصر، وثالثها تحليل أثر المديونية علي المتغيرات المدروسة، وأوصت الدراسة بتوجيه الديون الناجمة عن الاقتراض لزيادة الاستثمارات والتوسع في سياسة تحويل الديون وزيادة المدخرات والصادرات السلعية والخدمية باعتبارها حائط صد لفوائد وأقساط الدين الخارجي للدولة بصفة أساسية.

الكلمات المفتاحية: الدين العام، الدين الداخلي، الدين الخارجي، خدمة الدين، الاحتياطات الدولية الرسمية، الاستثمار، الادخار، الصادرات والواردات السلعية والخدمية

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في أربعة محاور رئيسية تمثل أولها في تزايد المديونية بالاقتصاد القومي المصري بشقيها الداخلية والخارجية حيث قدر متوسط المديونية نحو 186785.02 مليون دولار خلال الفترة (2017-2000)، مثلت نسبة الدين الداخلي والخارجي للدين العام نحو 75.78%، 22.45% علي الترتيب خلال نفس الفترة المذكورة، وتمثل ثانيها في ارتفاع قيمة المديونية حيث ظهر ذلك جليا عند تقسيم فترة الدراسة لفترتين (2010-2000)، (2017-2011) نظرا لاختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة خلال كل فترة، قدر متوسط المديونية نحو 121556.70 مليون دولار، 289286.67 مليون دولار خلال الفترتين السابقتين علي الترتيب، مثلت نسبة الدين الداخلي والخارجي للدين العام نحو 71.75%، 26.71% علي الترتيب خلال الفترة (2010-2000)، (2017-2011)، 82.58%، 17.10% علي الترتيب خلال الفترة (2011-2017)، وقد تبين تزايد نسبة الدين الداخلي مقارنة بنسبة الدين الخارجي للدين العام بصورة ملحوظة خلال الفترة الأخيرة نظرا لاعتماد الدولة علي تمويل عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق الاقتراض الداخلي من المؤسسات المصرفية أو من البنك المركزي مباشرة وما ترتب عليه من ارتفاع سعر الفائدة المحلية والموجات التضخمية والحد من الاستثمارات نظرا لمحدودية المدخرات وهو ما يطلق عليه أثر المزامنة، بينما اتضح تزايد نسبة الدين الخارجي للدين العام خلال السنوات 2015، 2016، 2017 علي وجه الخصوص مقارنة بباقي سنوات الدراسة حيث قدرت تلك النسبة نحو 15.35%، 20.61%، 23.56% خلال السنوات السابقة علي الترتيب علي الترتيب نظرا لاعتماد الدولة علي تمويل العجز عن طريق الاقتراض الخارجي متمثلا في القروض كقرض البنك الدولي بداية من عام 2016 علاوة علي ارتفاع أسعار الصرف للعملة المحلية مقابل الدولار بعد تحرير سعر الصرف مما أدى لارتفاع نسبة ما يمثله الدين الخارجي للدين العام خلال السنوات الأخيرة من الدراسة.

كما تكمن مشكلة الدراسة من خلال محورها الثالث في تقادم أزمة المديونية عند دراسة علاقتها ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية كالناتج المحلي الإجمالي والصادرات السلعية والخدمية وإجمالي الاستثمار والادخار والاحتياطات الدولية الكلية حيث قدرت نسبة المديونية بتلك المتغيرات نحو 1108.53%، 1183%، 1441.73%، 966.61% للمنتغيرات المدروسة علي الترتيب خلال عام 2017، مما يدل علي العلاقة التأثيرية للمديونية علي تلك المتغيرات الاقتصادية المذكورة.

المقدمة

تعتبر مشكلة المديونية بشقيها الداخلية والخارجية من المشاكل الاقتصادية التي تتعرض لها الدول النامية والمتقدمة علي حد سواء، فهي تلك المبالغ التي تلزم بها الدولة نتيجة اقتراضها وذلك لتمويل العجز في الموازنة مع التعهد بالسداد بعد مدة ودفع فائدة علي رصيد الدين حسب شروط إنشاء هذا الدين، إلا أنها تمثل أزمة اقتصادية حقيقية بوجه خاص للدول النامية، حيث تلقي الدول الرأسمالية والمؤسسات النقدية الدولية التي تسيطر عليها مسؤولية تزايد هذه الأزمة علي عاتق الدول المدينة نتيجة الاستخدام غير الرشيد للموارد الأجنبية المقترضة ووجود سياسات قد تتجاوز الطاقة الاستيعابية لهذه البلدان، بعكس اتجاه آخر يري أن تلك الأزمة تقع علي عاتق الدول المتقدمة التي لم تقم بأداء واجبها في مساعدة تلك الدول النامية، وبالرغم من محاولات الدول المدينة بالحد من تلك الأزمة إلا أنها تزداد يوما بعد يوم لتلك الدول خاصة إذا لم يتم إدارتها بشكل اقتصادي رشيد.

ويتعرض الاقتصاد المصري لمشكلة المديونية بشكل رئيسي خاصة أن متوسط الدين العام في مصر قدر بنحو 351847.5 مليون دولار خلال عام 2017 مثل الدين الداخلي والخارجي منه نحو 76.44%، 23.56% علي الترتيب خلال نفس العام، وتزداد تلك المديونية تعقيدا خاصة مع زيادة معدلات الاستهلاك وتدني معدلات الاستثمار، حيث قدرت نسبة الاستهلاك والاستثمار بنحو 86.39%، 13.61% من إجمالي الإنفاق الكلي أو الطلب الكلي خلال نفس العام، حيث يعكس ذلك زيادة الدين العام وخاصة الداخلي والذي يتم توجيهه بشكل أساسي للإستهلاك بدلا من الاستثمار مما يعني مزيدا من التعهد لتلك المشكلة.

وتوجد علاقة تأثيرية تبادلية بين المديونية بشقيها الداخلية والخارجية وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية كالناتج المحلي الإجمالي والصادرات والواردات السلعية والخدمية والاحتياطات الدولية الرسمية ويمكن الاستدلال علي تلك العلاقة من خلال بعض المؤشرات والتي يطلق عليها مؤشرات المديونية والتي تستخدم للحكم علي كفاءة إدارة المديونية في مصر.

ويتم سداد الديون فيما يسمى بخدمة الدين حيث أن التعثر في سدادها يؤدي لإضعاف الجدارة أو الثقة الائتمانية وتحوط الدائنين وتشددهم في شروط اقراض جديدة وزيادة أسعار الفائدة والمطالبة بضمانات متنوعة، وتخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية، وانخفاض حصيلة الصادرات مما يؤدي لإضعاف قدرتها الذاتية علي الاستيراد.

*الباحث المسنول عن التواصل

البريد الإلكتروني: mmmdayem@hotmail.com

DOI: 10.21608/jaess.2020.77453

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في تناول أزمة المديونية بالاقتصاد القومي المصري بشقيها الداخلي والخارجية نظرا لاعتماد الدولة علي تمويل عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق الاقتراض الداخلي، وزيادة نمو عبء مدفوعات الديون والتي قد تنمو بمعدلات أكبر من نمو حجم الديون نفسها مما يخلق أزمات طاحنة في النقد الأجنبي مع تدهور سريع في أسعار صرف العملة المحلية، حيث قدرت نسبة خدمة الدين بالنسبة للمتغيرات الاقتصادية الكلية السابق الإشارة إليها بنحو 6.26%، 38.42%، 41%، 49.97%، 33.50% خلال عام 2017 أيضا، مما يستدعي معه ضرورة دراسة المديونية بشقيها الداخلي والخارجية والوقوف علي عبء مدفوعات الدين وعلاقتها بالمتغيرات الاقتصادية الكلية في محاولة لتفسير تلك المشكلة واقتراح مجموعة من السبل والتوصيات التي يمكن تساهم في الحد من آثارها علي الاقتصاد المصري.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث بصفة عامة إلي دراسة المديونية وتأثيرها علي بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في مصر خلال الفترة (2000-2017) وذلك من خلال دراسة المحاور التالية:

المحور الأول: المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بالمديونية في مصر.

المحور الثاني: مؤشرات المديونية ومقاييس عبء المدفوعات ومدلولاتها في مصر.

المحور الثالث: تحليل أثر المديونية علي بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في مصر.

جدول 1. يوضح نسبة ومؤشرات المديونية ومقاييس عبء المدفوعات وكيفية الحساب ومدلولاتها.

م	المؤشر	كيفية حسابه	الدلالة
1	نسبة الدين الداخلي إلى الدين العام	يشير إلى نسبة كمية الدين الداخلي للدين العام.	يدل على ما يمثلته الدين الداخلي مقارنة بالدين العام.
2	نسبة الدين الخارجي إلى الدين العام	يشير إلى نسبة كمية الدين الخارجي للدين العام.	يدل على ما يمثلته الدين الخارجي مقارنة بالدين العام.
3	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي	يشير إلى نسبة نصيب الفرد من الدين العام لنصيبه من الناتج المحلي الإجمالي.	يدل علي نسبة نصيب الفرد من الدين العام لنصيبه من الناتج المحلي الإجمالي ويجب ألا تتعدى حدود الأمان المقررة بنحو 50%.
3	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي	يشير إلى نسبة كمية الدين العام أو الداخلي أو الخارجي للنشاط GDP، ويدل انخفاض هذا المؤشر علي زيادة GDP ونمو الأنشطة الاقتصادية، أو إلي انخفاض الدين العام أو الداخلي أو الخارجي، بينما يدل ارتفاعه علي زيادة الدين الخارجي وانخفاض الأنشطة الاقتصادية والنمو الاقتصادي، ويجب ألا تتعدى نسبة الدين العام إلي GDP حدود الأمان المقررة بنحو 60%.	ويشير لمدي قدرة الدولة علي تحمل أعباء الدين العام أو الداخلي أو الخارجي ومدى استمراريتها علي الالتزام بذلك نظرا لارتباطه
4	نسبة الدين الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي	يشير إلي نسبة كمية الدين العام أو الداخلي أو الاقتصادي للدولة مما يعكس قدرتها علي سداد الدين العام أو الداخلي أو الخارجي	ويشير لمدي قدرة الدولة علي تحمل أعباء الدين العام أو الداخلي أو الخارجي ومدى استمراريتها علي الالتزام بذلك اعتمادا علي الصادرات السلعية والخدمية
5	نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي	يشير إلي نسبة كمية الدين الخارجي إلى الصادرات السلعية والخدمية.	ويشير لمدي قدرة الدولة علي تحمل أعباء الدين العام أو الداخلي أو الخارجي ومدى استمراريتها علي الالتزام بذلك اعتمادا علي الصادرات السلعية والخدمية
6	نسبة الدين العام إلى صادرات السلع والخدمات	يشير إلي نسبة كمية الدين العام إلي الصادرات السلعية والخدمية.	ويشير لمدي قدرة الدولة علي تحمل أعباء الدين العام أو الداخلي أو الخارجي ومدى استمراريتها علي الالتزام بذلك اعتمادا علي الصادرات السلعية والخدمية
7	نسبة الدين الداخلي إلى صادرات السلع والخدمات	يشير إلي نسبة كمية الدين الداخلي إلي الصادرات السلعية والخدمية.	ويشير لمدي قدرة الدولة علي تحمل أعباء الدين العام أو الداخلي أو الخارجي ومدى استمراريتها علي الالتزام بذلك اعتمادا علي الصادرات السلعية والخدمية
8	نسبة الدين الخارجي إلى صادرات السلع والخدمات	يشير إلي نسبة كمية الدين الخارجي إلي الصادرات السلعية والخدمية.	ويشير لمدي قدرة الدولة علي تحمل أعباء الدين العام أو الداخلي أو الخارجي ومدى استمراريتها علي الالتزام بذلك اعتمادا علي الصادرات السلعية والخدمية
9	نسبة الدين العام إلى الاحتياطات الرسمية (بالذهب وبدون الذهب)	يشير إلي نسبة كمية الدين العام إلي الاحتياطات الرسمية متضمنة الذهب، وغير متضمنة الذهب.	ويشير لمدي قدرة الدولة علي تحمل أعباء الدين العام أو الداخلي أو الخارجي ومدى استمراريتها علي الالتزام بذلك اعتمادا علي الاحتياطات الرسمية
10	نسبة الدين الداخلي إلى الاحتياطات الرسمية (بالذهب وبدون الذهب)	يشير إلي نسبة كمية الدين الداخلي إلي الاحتياطات الرسمية متضمنة الذهب، وغير متضمنة الذهب.	ويشير لمدي قدرة الدولة علي تحمل أعباء الدين العام أو الداخلي أو الخارجي ومدى استمراريتها علي الالتزام بذلك اعتمادا علي الاحتياطات الرسمية
11	نسبة الدين الخارجي إلى الاحتياطات الرسمية (بالذهب وبدون الذهب)	يشير إلي نسبة كمية الدين الخارجي إلي الاحتياطات الرسمية متضمنة الذهب، وغير متضمنة الذهب.	ويشير لمدي قدرة الدولة علي تحمل أعباء الدين العام أو الداخلي أو الخارجي ومدى استمراريتها علي الالتزام بذلك اعتمادا علي الاحتياطات الرسمية
12	نسبة خدمة الدين للناتج المحلي الإجمالي	يشير إلي نسبة خدمة الدين إلي الناتج المحلي الإجمالي.	ويشير لمدي قدرة الدولة علي خدمة الدين ومدى استمراريتها علي الالتزام بذلك اعتمادا علي الناتج المحلي الإجمالي أو الصادرات السلعية والخدمية وتوفير العملات الأجنبية أو الاحتياطات الرسمية، كما يدل هذا المؤشر علي القابلية للدفع حيث يعتبر مؤشرا مركبا للملائمة والسيولة، ويعبر عن ما يمثلته من عبء مدفوعات الدين علي كل من GDP، والصادرات، والاحتياطات الرسمية من جهة أخرى.
13	نسبة خدمة الدين للصادرات السلعية والخدمية	يشير إلي نسبة خدمة الدين إلي الصادرات السلعية والخدمية.	ويشير لمدي قدرة الدولة علي خدمة الدين ومدى استمراريتها علي الالتزام بذلك اعتمادا علي الصادرات السلعية والخدمية
14	نسبة خدمة الدين للاحتياطات الرسمية (بالذهب وبدون الذهب)	يشير إلي نسبة خدمة الدين إلي الاحتياطات الرسمية متضمنة الذهب، وغير متضمنة الذهب.	ويشير لمدي قدرة الدولة علي خدمة الدين ومدى استمراريتها علي الالتزام بذلك اعتمادا علي الاحتياطات الرسمية
15	نسبة خدمة الدين الاستثمار الإجمالي	يشير إلي نسبة خدمة الدين إلي الاستثمار الإجمالي.	ويشير لمدي قدرة الدولة علي خدمة الدين ومدى استمراريتها علي الالتزام بذلك اعتمادا علي الاستثمار الإجمالي أو الادخار الإجمالي، كما يدل هذا المؤشر علي القابلية للدفع اعتمادا علي الاستثمارات أو المدخرات المتاحة من ناحية وما يمثلته من عبء علي كل من الاستثمارات والمدخرات المتاحة بالاقتصاد القومي.
16	نسبة خدمة الدين الادخار الإجمالي	يشير إلي نسبة خدمة الدين إلي الادخار الإجمالي.	ويشير لمدي قدرة الدولة علي خدمة الدين ومدى استمراريتها علي الالتزام بذلك اعتمادا علي الادخار الإجمالي.

المصدر: من إعداد الباحث.

مصادر البيانات:

اعتمد البحث علي المراجع والبيانات الإحصائية لصندوق النقد العربي والبنك الدولي بجانب اعتماد البحث في إطاره النظري والتحليلي علي العديد من المراجع العلمية متمثلة في الكتب والنوريات العلمية العربية والأجنبية، بجانب العديد من البحوث والرسائل العلمية المرتبطة بموضوع البحث.

الإطار النظري للبحث:

يقصد بالدين العام تلك المبالغ التي تلتزم بها الدولة نتيجة اقتراضها وذلك لتمويل العجز في الموازنة مع التعهد بالسداد بعد مدة ودفع فائدة على رصيد الدين حسب شروط إنشاء هذا الدين، ويشتمل هيكل الدين العام علي الأنواع التالية (عمر، 2003):

1- حسب إقامة الدائن: ينقسم لنوعين هما الدين العام المحلي، والدين العام الخارجي سواء قصير أو متوسط أو طويل الأجل بالنسبة للنوعين.

2- حسب أداة الدين: ينقسم لنوعين أدوات الدين القابلة للتداول، أدوات الدين غير القابلة للتداول.

3- حسب صفة الدائنين: ينقسم لنوعين هما القطاع العام، والقطاع الخاص.

ويمكن استعراض تقسيم الدين العام كما بالونوع الأول إلي:

أولاً: الدين العام المحلي: ويكون الدائن جهات وطنية ويتكون من ثلاث جهات بالعملة المحلية، وينقسم لنوعين كما يلي:

- النوع الأول: الدين العام المحلي بمفهومه الضيق: ويتكون من مديونية الحكومة ومديونية الهيئات العامة الاقتصادية.

- النوع الثاني: الدين العام المحلي الواسع: ويتكون من النوع الأول إضافة إلى مديونية بنك الاستثمار القومي، ويمكن استعراض تلك الجهات كما يلي:
1- الدين الحكومي: وهو الدين المستحق على الخزنة العامة للدولة، ويتكون من:

أ- دين بموجب السندات الحكومية (سندات الخزنة): وهي تمثل قروضاً طويلة الأجل، أو ديناً اختيارياً فيما تطرحه الحكومة من سندات للاكتتاب العام.

ب- دين بموجب أنون الخزنة: وهي أداة مالية قصيرة الأجل (تطرح كل ثلاثة أشهر) وعادة ما يكتب فيها البنوك بصفة أساسية فهي الدائنة للحكومة بها.

ج- الإقتراض من بنك الاستثمار القومي: من أموال التأمينات وشهادات الاستثمارات وصناديق توفير البريد.

د- صافي أرصدة الحكومة لدى الجهاز المصرفي، وهي الفرق بين الودائع الحكومية في البنوك وبين ما سحبته منها.

2- مديونية الهيئات العامة الاقتصادية: وتتكون من:

أ- اقتراض هذه الهيئات من بنك الاستثمار القومي.

ب- صافي أرصدة الهيئات لدى الجهاز المصرفي، وتتمثل في الزيادة التي سحبتها هذه الهيئات عن قيمة ودائعها لدى المصارف.

3- مديونية بنك الاستثمار القومي: وهي الناتجة عن اقتراض الحكومة والهيئات الاقتصادية من المدخرات الوطنية كأموال التأمينات وشهادات الاستثمار للبنك الأهلي، وصناديق توفير البريد.

ثانياً: الدين العام الخارجي

ويعرفه البنك الدولي بأنه الدين الذي تبلغ مدة استحقاقه الأصلية أو المحددة أكثر من سنة واحدة وهو مستوجب لأفراد أو هيئات من غير المقيمين ويسدد بالعملة الأجنبية أو بسلع وخدمات، وتصنف الديون الخارجية نحو الخارج لثلاثة أنواع:

1- القروض الحكومية الرسمية: وهي التي تمنح من طرف حكومة أجنبية إلى حكومة أخرى.

2- القروض المتعددة الأطراف: تمنح من طرف منظمات دولية.

3- القروض الخاصة: التي تمنحها بنوك أجنبية خاصة إلى حكومة ما أو إلى مؤسسة عمومية أو خاصة أو إلى البنوك.

مفاهيم مرتبطة بالبحث:

1- تخفيف الديون: إلغاء أصل الفوائد المستحقة الذي لم تسدد سواء بحلول أجل تسديده أو عدم حلولها، أي تخفيف نسبة أسعار الفائدة.

2- نادي باريس: اجتماع يضم الأطراف الدائنة لتخفيف عبء الديون من طرف حكومات البلدان الأعضاء.

3- تحويل الديون: استبدال الديون بنوع آخر من الالتزامات.

4- الذمم: الأصول المالية القائمة على البلد.

5- إعادة هيكلة الدين: أي إجراء يتخذه الدائن يتم بموجبه رسمياً تغيير الشروط الموضوعية لإعادة تسديد الدين بحيث ينتج عنه تخفيف في التزامات خدمة الدين على المدي القريب ويشمل ذلك إعادة الشراء وتخفيف الدين وخدمته والتبادلات والعمو وإعادة الجدولة، وإعادة تخطيط مراحل السداد، وإعادة التمويل

6- خدمة المديونية: مبالغ مدفوعات الفوائد والأصول معا بهدف تسديد الدين.

7- الناتج المحلي الإجمالي: القيمة النقدية الإجمالية لتدفق السلع والخدمات النهائية المعترف بها بشكل محلي داخل الدولة خلال فترة زمنية محددة غالباً سنة.

8- الاحتياطات الدولية الإجمالية: الأصول الخارجية الموجودة تحت تصرف السلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها ورهن استخدامها لتمويل اختلالات المدفوعات وتتضمن الذهب النقدي وحقوق السحب الخاصة ووضع الاحتياطي لدي صندوق النقد الدولي وأرصدة النقد الأجنبي بما في ذلك العملات والودائع والأوراق المالية.

9- تغطية الاحتياطات للواردات: عدد أشهر الاستيراد التي يمكن سدادها بقيمة الاحتياطات الدولية وفقاً للأسعار الجارية للواردات.

النتائج والمناقشات

المحور الأول: المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بالمديونية في مصر.

يمكن دراسة هذا المحور من خلال دراسة تلك المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بالمديونية خلال الفترة الأولى (2000-2017) كتطور تاريخي للمديونية في مصر، والفترة الثانية (2000-2010)، والثالثة (2011-2017) في محاولة لدراسة علاقة المديونية ببعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في مصر خلال تلك الفترات وذلك للظروف الاقتصادية والسياسية السائدة

الخاصة بكل فترة حتى يمكن الوقوف بشكل واقعي وحقيقي على المديونية في مصر وذلك كالتالي:

أولاً: المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بالمديونية في مصر خلال الفترة (2000-2017).

1- الدين العام: ودراسة هذا المتغير خلال تلك الفترة، تبين من خلال الجدول رقم (2) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 64139.50 مليون دولار عام 2000، وحد أقصى قدر بنحو 351847.50 مليون دولار عام 2017، بنسبة زيادة قدرت بنحو 448.57% مقارنة بعام 2000، ودراسة الجدول رقم (3)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بمقدار سنوي 17546.51 مليون دولار، تمثل نحو 9.39% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 186785.02 مليون دولار، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 97% من قيمة هذا التزايد تعزي إلى التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي 3% من هذه التغيرات إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلى عوامل الصدفة، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف المعياري قدر بنحو 50.91% للدلالة على مستوى التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وقد قدر معدل النمو المركب لهذا المتغير خلال الفترة المدروسة بنحو 9.92%.

2- الدين الداخلي: ودراسة هذا المتغير خلال الفترة السابقة، تبين من خلال الجدول رقم (2) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 37030.50 مليون دولار عام 2000، وحد أقصى قدر بنحو 268963 مليون دولار عام 2017، بنسبة زيادة قدرت بنحو 626.33% مقارنة بعام 2000، ودراسة الجدول رقم (3)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بمقدار سنوي 15347.24 مليون دولار، تمثل نحو 10.36% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 148173.29 مليون دولار، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 97% من قيمة هذا التزايد تعزي إلى التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي 3% من هذه التغيرات إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلى عوامل الصدفة، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف المعياري قدر بنحو 56.08% للدلالة على مستوى التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وقد قدر معدل النمو المركب لهذا المتغير خلال الفترة المدروسة بنحو 11.65%.

3- الدين الخارجي: ودراسة هذا المتغير خلال الفترة السابقة، تبين من خلال الجدول رقم (2) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 27109 مليون دولار عام 2000، وحد أقصى قدر بنحو 82884.50 مليون دولار عام 2017، بنسبة زيادة قدرت بنحو 205.57% مقارنة بعام 2000، ودراسة الجدول رقم (3)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بمقدار سنوي 2199.27 مليون دولار، تمثل نحو 5.70% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 38611.73 مليون دولار، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 63% من قيمة هذا التزايد تعزي إلى التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي 37% من هذه التغيرات إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلى عوامل الصدفة، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف المعياري قدر بنحو 38.23% للدلالة على مستوى التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وقد قدر معدل النمو المركب لهذا المتغير خلال الفترة المدروسة بنحو 6.41%.

4- خدمة الدين: ودراسة هذا المتغير خلال الفترة السابقة، تبين من خلال الجدول رقم (2) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 1698 مليون دولار عام 2000، وحد أقصى قدر بنحو 12194.90 مليون دولار عام 2017، بنسبة زيادة قدرت بنحو 618.19% مقارنة بعام 2000، ودراسة الجدول رقم (3)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بمقدار سنوي 312.60 مليون دولار، تمثل نحو 8.56% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 3650.27 مليون دولار، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 48% من قيمة هذا التزايد تعزي إلى التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي 52% من هذه التغيرات إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلى عوامل الصدفة، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف المعياري قدر بنحو 66.14% للدلالة على مستوى التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وقد قدر معدل النمو المركب لهذا المتغير خلال الفترة المدروسة بنحو 11.28%.

جدول 2. يوضح أهم المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بالمديونية في مصر خلال الفترة (2000-2017).

البيان المتغيرات المدرسة	الدين الداخلي (مليون دولار)	الدين الخارجي (مليون دولار)	معدل النمو (%)	معدل الدين العام (مليون دولار)	خدمة الدين (مليون دولار)	معدل النمو (%)	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)	معدل النمو (%)	التدفقات العامة (مليون دولار)	معدل النمو (%)	عدد السكان (مليون نسمة)
2000	37030.50	27109.00	36.64	64139.50	1782.00	22.44	99590.00	-4.71	25440.00	14.35	68.83
2001	50600.00	27930.90	-2.84	78530.90	1698.00	17.92	97367.00	19.73	29091.00	-9.75	70.15
2002	49161.00	28838.30	24.96	77999.30	2033.00	17.92	85180.00	-12.52	26254.00	-1.56	71.49
2003	61432.00	30548.20	14.23	91980.20	2776.00	10.10	81135.00	-2.63	25844.00	-7.22	72.83
2004	70174.31	31099.30	25.96	110273.61	2703.00	16.60	86623.00	15.09	23979.00	12.67	74.17
2005	88390.00	29692.00	17.00	101802.00	3111.00	12.10	89528.00	12.05	27017.00	27.70	75.52
2006	103413.72	28958.00	9.19	132371.72	3486.00	13.41	107378.00	-30.52	34502.00	19.18	76.87
2007	112918.66	32840.00	10.92	145758.66	2422.00	7.97	130367.00	3099.00	41119.00	24.66	78.23
2008	125251.00	32123.00	7.95	157374.00	3099.00	3.62	162464.00	2655.20	51257.00	25.03	79.64
2009	135212.00	33287.30	22.86	168499.30	2655.20	15.85	188489.00	3029.00	64086.00	14.02	81.13
2010	166122.00	34992.50	17.3661.00	201114.50	2698.80	15.23	218387.00	2942.10	66272.00	16.70	82.76
2011	173661.00	33693.00	18.97	207354.00	2942.10	17.85	235464.00	3029.00	68649.00	11.86	84.53
2012	206602.00	38824.00	15.89	245426.00	3029.00	9.68	262214.00	3075.50	78277.00	-2.30	86.42
2013	239428.00	45752.20	6.86	285180.20	3075.50	15.65	288542.00	5712.30	91352.00	11.86	88.40
2014	255859.00	41324.10	3.00	297183.10	5712.30	40.86	305602.00	4628.80	102187.00	-18.90	90.42
2015	263535.00	47792.30	-1.58	311327.30	4628.80	23.12	316842.00	5658.20	99834.00	-28.48	92.44
2016	259366.00	67322.60	3.70	326688.60	5658.20	7.70	269057.00	12194.90	80967.00	4.68	94.45
2017	268963.00	82884.50	12.84	351847.50	12194.90	10.72	194725.00	3650.27	57909.00	6.17	96.44
المتوسط	148173.29	38611.73	10.70	186785.02	3650.27	12.44	178830.78	2414.11	55224.22	15.91	81.37
الانحراف المعياري	83091.02	14761.33	83.35	95092.76	2414.11	62.51	84989.90	66.14	27409.13	257.74	8.62
معامل الاختلاف	56.08	38.23	-2.84	50.91	66.14	-0.68	47.53	1698.00	280.74	49.63	10.59
الحد الأدنى	37030.50	27109.00	24.96	64139.50	1782.00	10.10	81135.00	2655.20	23979.00	-7.22	68.83
الحد الأعلى	268963.00	82884.50	18.97	351847.50	12194.90	23.12	316842.00	5658.20	80967.00	27.70	96.44
معدل التغير	626.33	-1388.53	205.75	448.57	618.19	-3414.61	290.51	-478.50	326.15	-197.28	40.11
معدل النمو المركب	11.65	6.41	11.65	9.92	11.28	9.92	3.80	11.28	4.68	4.68	

تابع جدول 2. يوضح أهم المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بالمديونية في مصر خلال الفترة (2000-2017).

البيان المتغيرات المدرسة	الاستهلاك الإجمالي (مليون دولار)	معدل النمو (%)	الاستثمار الإجمالي (مليون دولار)	معدل النمو (%)	الإنتاج الإجمالي (مليون دولار)	معدل النمو (%)	الصادرات السلعية والخدمية (مليون دولار)	معدل النمو (%)	الواردات السلعية والخدمية (مليون دولار)	معدل النمو (%)	احتياطيات الذهب الدولية (مليون دولار)	احتياطيات الدولار الدولية (مليون دولار)	معدل النمو (%)
2000	86146.00	9.25	17886.00	-7.83	17555.48	0.47	15870.00	-0.55	22350.00	-9.79	13117.58	13785.04	-9.79
2001	78178.00	-6.00	16486.00	-6.72	17637.30	-5.84	15782.00	-4.25	20161.00	15.111.00	12925.79	13598.23	-4.98
2002	73489.00	-5.04	15378.00	-9.88	16607.42	-4.19	15111.00	16.26	19156.00	27.68	13242.41	14076.05	15.25
2003	69783.00	-5.80	13859.00	-5.88	15911.81	8.97	17568.00	22431.00	19715.00	27.68	13588.73	14603.58	28.48
2004	65739.00	14.79	13044.00	23.37	17338.50	12.95	22431.00	37165.00	22722.00	21.10	14273.20	15338.51	23.08
2005	75463.00	19.12	16093.00	24.97	19584.20	26.09	2165.00	33582.00	29194.00	23.62	20609.06	21856.78	24.02
2006	89891.00	16.82	20111.00	35.17	24692.92	24.46	30731.71	40364.00	36207.00	20.20	24461.56	26006.85	32.10
2007	105011.00	29.07	27184.00	33.81	30731.71	25.16	40364.00	46624.00	44565.00	-11.77	30187.71	32214.42	-0.89
2008	135541.00	21.36	36375.00	17.73	38463.35	23.45	47043.00	48249.00	62772.00	3.87	32216.14	34330.51	3.87
2009	164498.00	13.82	42588.00	-5.44	31831.40	1.31	46624.00	48429.00	59866.00	-0.74	32252.97	34896.68	-0.74
2010	187238.00	9.23	42588.00	-5.44	39294.82	9.77	48249.00	48429.00	58063.00	3.87	32252.97	37028.51	3.87
2011	204518.00	18.00	40271.00	6.66	39810.02	-9.66	48429.00	45702.00	57634.00	-5.63	14915.68	18637.54	-5.63
2012	241327.00	4.43	42955.00	-10.40	35966.00	9.77	45702.00	47840.00	67770.00	4.68	11627.54	15672.47	4.68
2013	252029.00	13.26	38489.00	8.39	39479.06	-8.01	47840.00	43554.00	68977.00	-8.96	11995.21	14927.00	-8.96
2014	285444.00	9.47	41717.00	14.43	36316.47	-12.46	43554.00	43868.00	71905.00	0.72	11995.21	15858.89	0.72
2015	312463.00	-18.61	47736.00	-15.23	31791.24	1.62	43868.00	27835.00	71905.00	-36.55	13282.03	15858.89	-36.55
2016	254300.00	-25.79	40467.00	-26.50	32306.89	-24.46	27835.00	31740.00	53545.00	14.03	20858.15	23642.69	14.03
2017	188715.00	5.82	29742.00	4.48	24404.46	3.08	31740.00	34657.11	55471.00	5.63	33213.92	36400.24	5.63
المتوسط	159431.83	15.15	29808.56	17.95	28317.95	15.63	34657.11	13222.21	46499.28	17.27	19999.31	22189.46	17.27
الانحراف المعياري	83617.22	260.40	12208.38	40.96	9058.35	507.28	34657.11	306.98	19655.35	38.15	8564.80	8887.98	38.15
معامل الاختلاف	52.45	260.40	13044.00	25.79	15911.81	-24.46	15111.00	-36.55	19156.00	-36.55	42.83	40.05	244.34
الحد الأدنى	65739.00	29.07	13044.00	35.17	15911.81	-24.46	15111.00	-36.55	19156.00	-36.55	11627.54	13598.23	-36.55
الحد الأعلى	312463.00	29.07	47736.00	14.43	39810.02	26.09	48429.00	43868.00	71905.00	0.72	33611.74	37028.51	0.72
معدل التغير	375.31	-212.73	265.96	-232.70	150.19	-206.65	252.86	-187.82	275.37	-187.82	-65.41	172.30	-260.00
معدل النمو المركب	4.45	2.87	4.45	1.85	1.85	1.85	5.18	3.93	5.18	5.18	5.30	5.54	5.18

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات:

(1) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

(2) البنك الدولي على شبكة الانترنت/ <https://www.albankaldawli.org/>

بنحو 47.53% للدلالة على مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وقد قدر معدل النمو المركب لهذا المتغير خلال الفترة المدروسة بنحو 3.80%.

6- **التدفقات العامة للدولة:** وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة السابقة، تبين من خلال الجدول رقم (2) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 23979 مليون دولار عام 2004، وحد أقصى قدر بنحو 102187 مليون دولار عام 2014، بنسبة زيادة قدرت بنحو 326.15% مقارنة بعام 2004، وبدراسة الجدول رقم (3)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بمقدار سنوي 4489.81 مليون دولار، تمثل نحو 8.13% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 55224.22 مليون دولار، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائياً عند مستوي معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 77%، من قيمة هذا التزايد

بنحو 52.45% للدلالة على مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وقد قدر معدل النمو المركب لهذا المتغير خلال الفترة المدروسة بنحو 4.45%.

8- الاستثمار الإجمالي: وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة السابقة، تبين من خلال الجدول رقم (2) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 13044 مليون دولار عام 2004، وحد أقصى قدر بنحو 47736 مليون دولار عام 2015، بنسبة زيادة قدرت بنحو 265.96% مقارنة بعام 2004، وبدراسة الجدول رقم (3)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بمقدار سنوي 1911.46 مليون دولار، تمثل نحو 6.41% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 29808.56 مليون دولار، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 70%، من قيمة هذا التزايد تعزي إلى التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي 30% من هذه التغيرات إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلى عوامل الصدفة، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف المعياري قدر بنحو 40.96% للدلالة على مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وقد قدر معدل النمو المركب لهذا المتغير خلال الفترة المدروسة بنحو 2.87%.

جدول 3. معادلات الاتجاه الزمني للمتغيرات الاقتصادية المؤثرة على المديونية في مصر خلال الفترة الأولى (2000-2017). القيمة بالمليون دولار، عدد السكان: مليون نسمة

م	المتغير التابع	المعادلة	R ²	F	المتوسط	مقدار التغير السنوي	معدل التغير السنوي (%)
1	الدين العام	ص ^د =17546.51 + 20093.17 س ^د ** (2.42) ** (22.89)	0.97	**523.76	186785.02	17546.51	9.39
2	الدين الداخلي	ص ^د =15347.24 + 2374.50 س ^د ** (0.34) NS (23.70)	0.97	**561.48	148173.29	15347.24	10.36
3	الدين الخارجي	ص ^د =2199.27 + 17718.67 س ^د ** (3.91) ** (5.25)	0.63	**27.55	38611.73	2199.27	5.70
4	خدمة الدين	ص ^د =312.60 + 680.54 س ^د ** (0.77) NS (3.83)	0.48	**14.64	3650.27	312.60	8.56
5	الناتج المحلي الإجمالي	ص ^د =14066.02 + 45203.56 س ^د ** (2.24) ** (7.55)	0.78	**56.94	178830.78	14066.02	7.87
6	التفقات العامة	ص ^د =4489.81 + 12571.03 س ^د ** (1.87) NS (7.21)	0.77	**52.01	55224.22	4489.81	8.13
7	الاستهلاك الإجمالي	ص ^د =13984.38 + 26580.20 س ^د ** (1.39) NS (7.93)	0.80	**62.88	159431.83	13984.38	8.77
8	الاستثمار الإجمالي	ص ^د =1911.46 + 11649.65 س ^د ** (3.43) ** (6.09)	0.70	**37.10	29808.56	1911.46	6.41
9	الانحار الإجمالي	ص ^د =1204.23 + 16877.77 س ^د ** (5.22) ** (4.03)	0.50	**16.24	28318.95	1204.23	4.25
10	الصادرات السلعية والخدمية	ص ^د =1605.21 + 19407.60 س ^د ** (3.80) ** (3.40)	0.42	**11.59	34657.11	1605.21	4.63
11	الواردات السلعية والخدمية	ص ^د =3203.22 + 16068.70 س ^د ** (3.27) ** (7.06)	0.76	**49.83	46499.28	3208.22	6.89
12	الاحتياطات الدولية متضمنة الذهب	ص ^د =523.75 + 17213.86 س ^د ** (4.03) NS (1.33)	0.10	NS 1.76	22189.46	523.75	2.36
13	الاحتياطات الدولية غير متضمنة الذهب	ص ^د =348.12 + 16692.13 س ^د ** (3.94) NS (0.89)	0.05	NS 0.79	19999.31	348.12	1.74
14	الاحتياطات الدولية بالأشهر	ص ^د =0.32 - 8.69 س ^د ** (12.39) ** (4.87)	0.60	**23.74	5.69	(0.32)	(5.62)
15	عدد السكان	ص ^د =1.61 + 66.10 س ^د ** (164.02) ** (43.17)	0.99	**1863.52	81.37	1.61	1.98

حيث ص^د= القيمة التقديرية للمتغير التابع موضع الدراسة في السنة هـ
س^د=متغير الزمن حيث هـ السنوات=1، 2، ...، 18 ، R²=معامل التحديد ، F=قيمة F المحسوبة ، NS: غير معنوي.
(**) معنوية عند مستوى معنوية 0.01 ، (*) معنوية عند مستوى معنوية 0.05.
القيم بين الأقواس أسفل معاملات الإتحاد تمثل قيمة (ت) المحسوبة.
المصدر: حسب بواسطة الباحث من بيانات الجدول رقم (2).

9- الانحار الإجمالي: وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة السابقة، تبين من خلال الجدول رقم (2) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 15911.81 مليون دولار عام 2003، وحد أقصى قدر بنحو 39810.02 مليون دولار عام 2011 بنسبة زيادة قدرت بنحو 150.19% مقارنة بعام 2003، وبدراسة الجدول رقم (3)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بمقدار سنوي 1204.23 مليون دولار، تمثل نحو 4.25% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 28317.95 مليون دولار، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 50%، من قيمة هذا التزايد تعزي إلى التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي 50% من هذه التغيرات إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلى عوامل الصدفة، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف المعياري قدر بنحو 31.99% للدلالة على مستوي التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير

السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وقد قدر معدل النمو المركب لهذا المتغير خلال الفترة المدروسة بنحو 1.85%.

10- الصادرات السلعية والخدمية: وبدراسة هذا المتغير خلال الفترة السابقة، تبين من خلال الجدول رقم (2) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 15111 مليون دولار عام 2002، وحد أقصى قدر بنحو 53320 مليون دولار عام 2008، بنسبة زيادة قدرت بنحو 252.86% مقارنة بعام 2003، وبدراسة الجدول رقم (3)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بمقدار سنوي 1605.21 مليون دولار، تمثل نحو 4.63% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 34657.11 مليون دولار، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 42%، من قيمة هذا التزايد تعزي إلى التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي 58% من هذه التغيرات إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلى عوامل الصدفة، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف المعياري قدر

14- الاحتياطات الرسمية الدولية بالأشهر: ودراسة هذا المتغير خلال الفترة السابقة، تبين من خلال الجدول رقم (2) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 2.21 شهر عام 2014، وحد أقصى قدر بنحو 8.55 شهر عام 2003، بنسبة انخفاض قدرت بنحو 74.13% مقارنة بعام 2003، ودراسة الجدول رقم (3)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تناقص ذلك المتغير بمقدار سنوي 0.32 شهر، تمثل نحو 5.62% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 5.69 شهر، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 60%، من قيمة هذا التناقص تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي 40% من هذه التغيرات إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلى عوامل الصدفة، كما تبين من نفس الجدول السابق أن معامل الاختلاف المعياري قدر بنحو 38.36% للدلالة على مستوى التقلبات وعدم الاستقرار في المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، وقد قدر معدل النمو المركب لهذا المتغير خلال الفترة المدروسة بنحو (1.06%).

15- عدد السكان: ودراسة هذا المتغير خلال الفترة السابقة، تبين من خلال الجدول رقم (2) أن هذا المتغير تراوح بين حد أدنى قدر بنحو 68.83 مليون نسمة عام 2000، وحد أقصى قدر بنحو 96.44 مليون نسمة عام 2017، بنسبة زيادة قدرت بنحو 40.11% مقارنة بعام 2000، ودراسة الجدول رقم (3)، لدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور المتغير السابق خلال نفس الفترة المذكورة، تبين تزايد ذلك المتغير بمقدار سنوي 1.61 مليون نسمة، تمثل نحو 1.98% من المتوسط السنوي المقدر بنحو 81.37 مليون نسمة، وقد تأكدت معنوية هذه القيمة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.01، وتبين من قيمة معامل التحديد أن نحو 98%، من قيمة هذا التناقص تعزي إلي التغيرات التي يعكس آثارها متغير الزمن، بينما تعزي 2% من هذه التغيرات إلى عوامل أخرى لا يتضمنها النموذج أو ترجع إلى عوامل الصدفة.

ثانياً: تحليل مقارن للمتغيرات الاقتصادية المتعلقة بالمدىونية في مصر خلال الفترتين (2010-2000)، (2011-2017).

يمكن دراسة المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بالمدىونية في مصر كدراسة مقارنة بين الفترتين الثانية (2010-2000)، والثالثة (2011-2017) وذلك على النحو التالي:

1- الدين العام: ودراسة هذا المتغير تبين من خلال الجدول رقم (4) ارتفاع قيمة متوسط الدين العام من نحو 121556.70 مليون دولار خلال الفترة الثانية لنحو 289286.67 مليون دولار خلال الفترة الثالثة بمعدل زيادة مطلق قدر بنحو 167729.97 مليون دولار وتغير نسبي قدر بنحو 137.98% عما كانت عليه خلال الفترة الثانية، كما لوحظ انخفاض معدل النمو المركب خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية وذلك من نحو 10.95% خلال الفترة الثانية لنحو 7.85% خلال الفترة الثالثة، وأخيراً تبين انخفاض معامل الاختلاف خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية وذلك من نحو 35.73% خلال الفترة الثانية إلى نحو 17% خلال الفترة الثالثة مما يعني زيادة الدين العام خلال الفترة الثالثة مقارنة بالثانية ولكن بمعدل ثابت نسبياً حول المتوسط الحسابي مما يعني اعتماد الدولة بصورة مستمرة علي الدين العام لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة أو ضخه في إحدى قطاعات الاقتصاد القومي حسب نوع الدين والغرض منه.

جدول 4. يوضح أهم المؤشرات للمتغيرات الاقتصادية المتعلقة بالمدىونية في مصر خلال الفترتين الثانية (2010-2000)، والثالثة (2011-2017).

البيان	الفترة الثانية (2010-2000)		الفترة الثالثة (2011-2017)		تغير المتوسط النسبي
	المتوسط (مليون دولار)	C.V (%)	المتوسط (مليون دولار)	C.V (%)	
المتغيرات المدروسة					
الدين العام	121556.7	35.73	289286.67	17	137.98
الدين الداخلي	90882.29	45.39	238202	14.86	162.10
الدين الخارجي	30674.41	7.98	51084.67	34.49	66.54
خدمة الدين	2587.64	21.81	5320.11	61.37	105.60
الناتج المحلي الإجمالي	122409.82	38.38	267492.29	15.77	118.52
النفقات العامة	37714.64	42.06	82739.29	19.63	119.38
الاستهلاك الإجمالي	102816.09	40.26	248399.43	17.29	141.60
الاستثمار الإجمالي	23197.91	45.59	40196.71	13.59	73.28
الإدخار الإجمالي	24513.54	36.79	34296.3	15.62	39.91
الصادرات السلعية والخدمية	30441.82	47.29	41281.14	19.71	35.61
الواردات السلعية والخدمية	35888.27	48.70	63173.71	11.70	76.03
الاحتياطات الدولية متضمنة بالذهب	23430.47	41.42	20239.30	38.13	(13.62)
الاحتياطات الدولية غير متضمنة بالذهب	21862.44	40.59	17071.52	45.46	(21.91)
الاحتياطات الدولية بالأشهر	7.23	10.04	3.27	37.14	(54.77)
عدد السكان (مليون نسمة)	75.60	6.05	90.44	4.76	19.63

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجدول رقم (2)

2- الدين الداخلي: ودراسة هذا المتغير تبين من خلال الجدول رقم (4) ارتفاع قيمة متوسط الدين الداخلي من نحو 90882.29 مليون دولار خلال الفترة الثانية لنحو 238202 مليون دولار خلال الفترة الثالثة بمعدل زيادة مطلق قدر بنحو 147319.71 مليون دولار وتغير نسبي قدر بنحو 162.10% عما كانت عليه خلال الفترة الثانية، كما لوحظ انخفاض معدل النمو المركب خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية وذلك من نحو 14.62% خلال الفترة الثانية

الفترة الثانية لنحو (4.24%) خلال الفترة الثالثة، وأخيرا أيضا تبين انخفاض معامل الاختلاف خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية وذلك من نحو 45.59% خلال الفترة الثانية إلى نحو 13.59% خلال الفترة الثالثة مما يعني أيضا أن زيادة الاستثمار الإجمالي كانت ثابتة حول المتوسط الحسابي نتيجة لعدم توفر التمويل الكافي لزيادة تلك الاستثمارات بمعدلات متزايدة.

9- الإلخار الإجمالي: وبدراسة هذا المتغير تبين من خلال الجدول رقم (4) ارتفاع قيمة متوسط الإلخار الإجمالي من نحو 24513.54 مليون دولار خلال الفترة الثانية لنحو 34296.30 مليون دولار خلال الفترة الثالثة بمعدل زيادة مطلق قدر بنحو 9782.76 مليون دولار وتغير نسبي قدر بنحو 39.91% عما كانت عليه خلال الفترة الثانية، كما لوحظ انخفاض معدل النمو المركب خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية وذلك من نحو 7.60% خلال الفترة الثانية لنحو (6.75%) خلال الفترة الثالثة، وأخيرا أيضا تبين انخفاض معامل الاختلاف خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية وذلك من نحو 36.79% خلال الفترة الثانية إلى نحو 15.62% خلال الفترة الثالثة مما يعني أن زيادة الإلخار الإجمالي كانت ثابتة حول المتوسط الحسابي نتيجة لزيادة الناتج المحلي الإجمالي بمعدل متناقص في ظل ارتفاع الأسعار والموجات التضخمية وارتفاع المديونية والتي شهدتها تلك الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية.

10- الصادرات السلعية والخدمية: وبدراسة هذا المتغير تبين من خلال الجدول رقم (4) ارتفاع قيمة متوسط الصادرات السلعية والخدمية من نحو 30441.82 مليون دولار خلال الفترة الثانية لنحو 41281.14 مليون دولار خلال الفترة الثالثة بمعدل زيادة مطلق قدر بنحو 10839.32 مليون دولار وتغير نسبي قدر بنحو 35.61% عما كانت عليه خلال الفترة الثانية، كما لوحظ انخفاض معدل النمو المركب خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية وذلك من نحو 10.29% خلال الفترة الثانية لنحو (5.68%) خلال الفترة الثالثة، وأخيرا أيضا تبين انخفاض معامل الاختلاف خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية وذلك من نحو 47.29% خلال الفترة الثانية إلى نحو 19.71% خلال الفترة الثالثة مما يعني أن زيادة الصادرات السلعية والخدمية كانت بمعدل متناقص خلال الفترة الثالثة مقارنة بالثانية.

11- الواردات السلعية والخدمية: وبدراسة هذا المتغير تبين من خلال الجدول رقم (4) ارتفاع قيمة متوسط الواردات السلعية والخدمية من نحو 35888.27 مليون دولار خلال الفترة الثانية لنحو 63173.71 مليون دولار خلال الفترة الثالثة بمعدل زيادة مطلق قدر بنحو 27285.44 مليون دولار وتغير نسبي قدر بنحو 76.03% عما كانت عليه خلال الفترة الثانية، كما لوحظ انخفاض معدل النمو المركب خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية وذلك من نحو 9.07% خلال الفترة الثانية لنحو (6.55%) خلال الفترة الثالثة، وأخيرا أيضا تبين انخفاض معامل الاختلاف خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية وذلك من نحو 48.70% خلال الفترة الثانية إلى نحو 11.70% خلال الفترة الثالثة مما يعني أن زيادة الواردات السلعية والخدمية كانت بمعدل متناقص نتيجة بعض الإجراءات التي اتخذت لتقييد الواردات وخاصة غير الضرورية منها والزيادة المتناقص للنتائج المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة الثالثة مقارنة بالثانية.

12- الاحتياطات الرسمية الدولية متضمنة الذهب: وبدراسة هذا المتغير تبين من خلال الجدول رقم (4) انخفاض قيمة متوسط الاحتياطات الرسمية الدولية متضمنة الذهب من نحو 23430.47 مليون دولار خلال الفترة الثانية لنحو 20239.30 مليون دولار خلال الفترة الثالثة بمعدل تناقص مطلق قدر بنحو 3191.17 مليون دولار وتغير نسبي قدر بنحو (13.62%) عما كانت عليه خلال الفترة الثانية، كما لوحظ زيادة معدل النمو المركب خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية وذلك من نحو 9.40% خلال الفترة الثانية لنحو 10.04% خلال الفترة الثالثة، وأخيرا تبين انخفاض معامل الاختلاف خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية وذلك من نحو 41.42% خلال الفترة الثانية إلى نحو 38.13% خلال الفترة الثالثة مما يعني أن تناقص الاحتياطات الرسمية الدولية متضمنة الذهب كانت نتيجة التقلبات الاقتصادية العنيفة خلال الفترة الثالثة مقارنة بالثانية من ارتفاع الأسعار والموجات التضخمية وانخفاض قيمة العملة الوطنية وانخفاض رصيد العملات الأجنبية الزمة لعمليات الاستيراد وزيادة العجز بالميزان التجاري المصري وزيادة الواردات السلعية والخدمية وخاصة الضرورية وكذلك الديون والفوائد والأقساط المستحقة علي الدولة خلال تلك الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية.

13- الاحتياطات الرسمية الدولية غير متضمنة الذهب: وبدراسة هذا المتغير تبين من خلال الجدول رقم (4) انخفاض قيمة متوسط الاحتياطات الرسمية الدولية غير متضمنة الذهب من نحو 21862.44 مليون دولار خلال الفترة الثانية لنحو 17071.52 مليون دولار خلال الفترة الثالثة بمعدل تناقص مطلق قدر بنحو 4790.92 مليون دولار وتغير نسبي قدر بنحو (21.91%) عما كانت عليه خلال الفترة الثانية، كما لوحظ انخفاض معدل النمو المركب خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية وذلك من نحو 8.93% خلال الفترة الثانية لنحو 12.12% خلال الفترة الثالثة، وأخيرا تبين زيادة معامل الاختلاف خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية وذلك من نحو 40.59% خلال الفترة الثانية إلى نحو 45.46% خلال الفترة الثالثة وذلك لنفس الأسباب السابقة للاحتياطات الرسمية الدولية متضمنة الذهب.

14- الاحتياطات الرسمية الدولية بالأشهر: وبدراسة هذا المتغير تبين من خلال الجدول رقم (4) انخفاض قيمة متوسط الاحتياطات الرسمية الدولية بالأشهر

3- الدين الخارجي: وبدراسة هذا المتغير تبين من خلال الجدول رقم (4) ارتفاع قيمة متوسط الدين الخارجي من نحو 30674.41 مليون دولار خلال الفترة الثانية لنحو 51084.67 مليون دولار خلال الفترة الثالثة بمعدل زيادة مطلق قدر بنحو 20410.26 مليون دولار وتغير نسبي قدر بنحو 66.54% عما كانت عليه خلال الفترة الثانية، كما لوحظ زيادة معدل النمو المركب خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية وذلك من نحو 2.35% خلال الفترة الثانية لنحو 13.72% خلال الفترة الثالثة، وأخيرا تبين زيادة معامل الاختلاف خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية وذلك من نحو 7.98% خلال الفترة الثانية إلى نحو 34.49% خلال الفترة الثالثة مما يعني أن زيادة الدين الخارجي خلال الفترة الثالثة مقارنة بالثانية كانت نتيجة لارتفاع سعر الصرف وانخفاض قيمة العملة المحلية بصورة رئيسية خلال تلك الفترة وتمويل المشروعات التنموية الطموحة التي تنتهجها الدولة وارتباط الدولة بالفوائد والأقساط السنوية المستحقة للمديونية الواجب سدادها ويتضح هذا من زيادة خدمة الدين خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية مما يزيد من الدين الخارجي علي الاقتصاد المصري.

4- خدمة الدين: وبدراسة هذا المتغير تبين من خلال الجدول رقم (4) ارتفاع قيمة متوسط خدمة الدين من نحو 2587.64 مليون دولار خلال الفترة الثانية لنحو 5320.11 مليون دولار خلال الفترة الثالثة بمعدل زيادة مطلق قدر بنحو 2732.47 مليون دولار وتغير نسبي قدر بنحو 105.60% عما كانت عليه خلال الفترة الثانية، كما لوحظ زيادة معدل النمو المركب خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية وذلك من نحو 3.85% خلال الفترة الثانية لنحو 22.52% خلال الفترة الثالثة، وأخيرا تبين زيادة معامل الاختلاف خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية وذلك من نحو 21.81% خلال الفترة الثانية إلى نحو 61.37% خلال الفترة الثالثة مما يعني أن زيادة خدمة الدين خلال الفترة الثالثة مقارنة بالثانية نتيجة لزيادة الدين العام بأنواعه المختلفة وتحمل الدولة لأعبائه وتبعاته بمعدل أكبر خلال الفترة الثالثة مقارنة بالثانية.

5- الناتج المحلي الإجمالي: وبدراسة هذا المتغير تبين من خلال الجدول رقم (4) ارتفاع قيمة متوسط الناتج المحلي الإجمالي من نحو 122409.82 مليون دولار خلال الفترة الثانية لنحو 267492.29 مليون دولار خلال الفترة الثالثة بمعدل زيادة مطلق قدر بنحو 145082.47 مليون دولار وتغير نسبي قدر بنحو 118.52% عما كانت عليه خلال الفترة الثانية، كما لوحظ انخفاض معدل النمو المركب خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية وذلك من نحو 67.40% خلال الفترة الثانية لنحو (2.68%) خلال الفترة الثالثة، وأخيرا أيضا تبين انخفاض معامل الاختلاف خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية وذلك من نحو 38.38% خلال الفترة الثانية إلى نحو 15.77% خلال الفترة الثالثة مما يعني أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي كانت ثابتة حول المتوسط الحسابي حيث تلتهما الواردات السلعية والخدمية والديون والفوائد والأقساط المستحقة علي الدولة وتناقص الاحتياطات الدولية خلال تلك الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية كما سيوضح فيما بعد.

6- النفقات العامة للدولة: وبدراسة هذا المتغير تبين من خلال الجدول رقم (4) ارتفاع قيمة متوسط النفقات العامة من نحو 37714.64 مليون دولار خلال الفترة الثانية لنحو 82739.29 مليون دولار خلال الفترة الثالثة بمعدل زيادة مطلق قدر بنحو 54024.65 مليون دولار وتغير نسبي قدر بنحو 119.38% عما كانت عليه خلال الفترة الثانية، كما لوحظ انخفاض معدل النمو المركب خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية وذلك من نحو 9.09% خلال الفترة الثانية لنحو (2.40%) خلال الفترة الثالثة، وأخيرا أيضا تبين انخفاض معامل الاختلاف خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية وذلك من نحو 42.06% خلال الفترة الثانية إلى نحو 19.63% خلال الفترة الثالثة مما يعني أن زيادة النفقات العامة كانت ثابتة حول المتوسط الحسابي خلال الفترة الثالثة نتيجة بعض السياسات التي اتخذتها الدولة خاصة من تقييد الواردات وخاصة غير الضرورية منها بعد السماح للقطاع الخاص بالاستيراد وإلغاء التنظيمات والإجراءات التي كانت تشجع الصادرات.

7- الاستهلاك الإجمالي: وبدراسة هذا المتغير تبين من خلال الجدول رقم (4) ارتفاع قيمة متوسط الاستهلاك الإجمالي من نحو 102816.09 مليون دولار خلال الفترة الثانية لنحو 248399.43 مليون دولار خلال الفترة الثالثة بمعدل زيادة مطلق قدر بنحو 145583.34 مليون دولار وتغير نسبي قدر بنحو 141.60% عما كانت عليه خلال الفترة الثانية، كما لوحظ انخفاض معدل النمو المركب خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية وذلك من نحو 7.31% خلال الفترة الثانية لنحو (1.14%) خلال الفترة الثالثة، وأخيرا أيضا تبين انخفاض معامل الاختلاف خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية وذلك من نحو 40.26% خلال الفترة الثانية إلى نحو 17.29% خلال الفترة الثالثة مما يعني أن زيادة الاستهلاك الإجمالي كانت ثابتة حول المتوسط الحسابي نتيجة الإجراءات الوقائية التي اتخذتها الدولة خلال الفترة الثالثة من محاولة تقليل الاستهلاك وخاصة غير الضروري مما ادي لتزايد ولكن بمعدل متناقص خلال الفترة الثالثة مقارنة بالثانية.

8- الاستثمار الإجمالي: وبدراسة هذا المتغير تبين من خلال الجدول رقم (4) ارتفاع قيمة متوسط الاستثمار الإجمالي من نحو 23197.91 مليون دولار خلال الفترة الثانية لنحو 40196.71 مليون دولار خلال الفترة الثالثة بمعدل زيادة مطلق قدر بنحو 16998.80 مليون دولار وتغير نسبي قدر بنحو 73.28% عما كانت عليه خلال الفترة الثانية، كما لوحظ انخفاض معدل النمو المركب خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية وذلك من نحو 8.21% خلال

14.84 مليون نسمة وتغير نسبي قدر بنحو 19.63% عما كانت عليه خلال الفترة الثانية، كما لوحظ زيادة معدل النمو المركب خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية وذلك من نحو 1.69% خلال الفترة الثانية لنحو 1.90% خلال الفترة الثالثة، وأخيرا تبين انخفاض معامل الاختلاف خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية وذلك من نحو 6.05% خلال الفترة الثانية إلي نحو 4.76% خلال الفترة الثالثة.

المحور الثاني: مؤشرات المديونية ومقاييس عبء المدفوعات ومدلولاتها في مصر.

يمكن دراسة هذا المحور من خلال دراسة المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالمديونية وكذلك مقاييس عبء المدفوعات ومدلولاتها خلال الفترات الثلاث (2017-2000)، (2010-2000)، (2017-2011) علي الترتيب وذلك كما يلي:

من نحو 7.23 شهر خلال الفترة الثانية لنحو 3.27 شهر خلال الفترة الثالثة بمعدل تناقص مطلق قدر بنحو 3.96 شهر وتغير نسبي قدر بنحو (54.77%) عما كانت عليه خلال الفترة الثانية، كما لوحظ زيادة معدل النمو المركب خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية وذلك من نحو (0.31%) خلال الفترة الثانية لنحو 8.22% خلال الفترة الثالثة، وأخيرا تبين انخفاض معامل الاختلاف خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية وذلك من نحو 10.04% خلال الفترة الثانية إلي نحو 37.14% خلال الفترة الثالثة كانت لنفس الأسباب السابقة للاحتياطيات الرسمية الدولية متضمنة أو غير متضمنة الذهب.

15- عدد السكان: وبدراسة هذا المتغير تبين من خلال الجدول رقم (4) انخفاض قيمة متوسط عدد السكان من نحو 75.60 مليون نسمة خلال الفترة الثانية لنحو 90.44 مليون نسمة خلال الفترة الثالثة بمعدل تزايد مطلق قدر بنحو

الدلالة

1 يتضح من دراسة الجدولين رقم (5، 6) أن متوسط نسبة الدين الداخلي إلي الدين العام في مصر قدر بنحو 75.78%، 71.75%، 82.58% خلال الفترات الثلاث المدروسة علي الترتيب، وبالنسبة للفترة الأولى (2000-2017) تراوحت تلك النسبة بين حد أدنى قدر بنحو 57.73% عام 2000، وحد أقصى قدر بنحو 86.09% عام 2014، بنسبة زيادة قدرت بنحو 94.12% مقارنة بعام 2000، كما قدر معامل الاختلاف المعياري بنحو 11.20%، وبالنسبة للفترة الثانية (2000-2010). تراوحت تلك النسبة بين حد أدنى قدر بنحو 57.73% عام 2000، وحد أقصى قدر بنحو 82.60% عام 2010، بنسبة زيادة قدرت بنحو 43.07% مقارنة بعام 2000، كما قدر معامل الاختلاف المعياري بنحو 11.57%، وبالنسبة للفترة الثالثة (2011-2017) تراوحت تلك النسبة بين حد أدنى قدر بنحو 76.44% عام 2017، وحد أقصى قدر بنحو 86.09% عام 2014، بنسبة انخفاض قدرت بنحو 11.21% مقارنة بعام 2014، كما قدر معامل الاختلاف المعياري بنحو 4.14%، وقد قدر معدل النمو المركب للفترات الثلاث علي الترتيب نحو 1.57%، 3.31%، 1.30%.

2 يتضح من دراسة الجدولين رقم (5، 6) أن متوسط نسبة الدين الخارجي إلي الدين العام في مصر قدر بنحو 22.45%، 26.71%، 17.10% خلال الفترات الثلاث المدروسة علي الترتيب، وبالنسبة للفترة الأولى (2000-2017) تراوحت تلك النسبة بين حد أدنى قدر بنحو 13.91% عام 2014، وحد أقصى قدر بنحو 42.27% عام 2000، بنسبة انخفاض قدرت بنحو 67.10% مقارنة بعام 2000، كما قدر معامل الاختلاف المعياري بنحو 37.81%، وبالنسبة للفترة الثانية (2000-2010). تراوحت تلك النسبة بين حد أدنى قدر بنحو 17.40% عام 2010، وحد أقصى قدر بنحو 42.27% عام 2000، بنسبة انخفاض قدرت بنحو 58.83% مقارنة بعام 2000، كما قدر معامل الاختلاف المعياري بنحو 31.08%، وبالنسبة للفترة الثالثة (2011-2017) تراوحت تلك النسبة بين حد أدنى قدر بنحو 13.91% عام 2014، وحد أقصى قدر بنحو 23.56% عام 2016، بنسبة زيادة قدرت بنحو 69.41% مقارنة بعام 2014، كما قدر معامل الاختلاف المعياري بنحو 20.01%، وقد قدر معدل النمو المركب للفترات الثلاث علي الترتيب نحو 3.20%، 7.75%، 5.45%.

اتضح مما سبق تزايد نسبة الدين الداخلي للدين العام مقارنة بنسبة الدين الخارجي للدين العام خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية بتغير قدر بنحو 10.83% ونسبي قدر بنحو 15.09% نظرا لاعتماد الدولة علي تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق الاقتراض الداخلي من المؤسسات المصرفية أو من البنك المركزي مباشرة وما ترتب عليه من ارتفاع سعر الفائدة المحلية والموجبات التضخمية والحد من الاستثمارات نظرا للمحدودية المخدرات وهو ما يطلق عليه أثر المزامنة، بينما اتضح تناقص متوسط نسبة الدين الخارجي للدين العام خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية بتغير قدر بنحو 9.61% ونسبي قدر بنحو 35.98% ولكن لوحظ أن تلك النسبة تزايدت خلال الثلاث سنوات الأخيرة من الدراسة 2015، 2016، 2017 مقارنة بباقي السنوات حيث قدرت تلك النسبة نحو 15.35%، 20.61%، 23.56% خلال السنوات السابقة علي الترتيب لاعتماد الدولة علي تمويل العجز في الاحتياطيات الدولية أو الناتج عن الخطط التنموية الطموحة لقطاعات الاقتصاد القومي الذي يعجز عنه التمويل الداخلي عن طريق الاقتراض الخارجي متمثلاً في القروض كقرض البنك الدولي بداية من عام 2016 علاوة علي ارتفاع أسعار الصرف للعملة المحلية مقابل الدولار مما أدى لارتفاع نسبة ما يملته الدين الخارجي للدين العام خلال تلك السنوات الأخيرة من الدراسة.

3 يتضح من دراسة الجدولين رقم (5، 6) أن متوسط نسبة نصيب الفرد من الدين العام إلي نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي في مصر قدر بنحو 102.50%، 99.19%، 107.95% خلال الفترات الثلاث المدروسة علي الترتيب، وبالنسبة للفترة الأولى (2000-2017) تراوحت تلك النسبة بين حد أدنى قدر بنحو 64.40% عام 2000، وحد أقصى قدر بنحو 180.69% عام 2017، بنسبة زيادة قدرت بنحو 180.56% مقارنة بعام 2000، كما قدر معامل الاختلاف المعياري بنحو 24.56%، وبالنسبة للفترة الثانية (2000-2010). تراوحت تلك النسبة بين حد أدنى قدر بنحو 64.40% عام 2000، وحد أقصى قدر بنحو 131.89% عام 2005، بنسبة زيادة قدرت بنحو 104.79% مقارنة بعام 2000، كما قدر معامل الاختلاف المعياري بنحو 20.28%، وبالنسبة للفترة الثالثة (2011-2017) تراوحت تلك النسبة بين حد أدنى قدر بنحو 88.06% عام 2011، وحد أقصى قدر بنحو 180.69% عام 2017، بنسبة زيادة قدرت بنحو 105.18% مقارنة بعام 2011، كما قدر معامل الاختلاف المعياري بنحو 30%، ويلاحظ أن تلك النسبة تعدت حدود الأمان لنصيب الفرد من الدين العام المقرة بنحو 50% من الناتج المحلي الإجمالي.

جدول 5. يوضح أهم مؤشرات المديونية ومقاييس عبء المدفوعات ومدلولاتها في مصر خلال الفترة الأولى (2017-2000). (%)

البيانات	الدين الداخلي	الدين الخارجي	الدين العام	الدين الداخلي/الصادرات	الدين الخارجي/الصادرات	الدين العام/الصادرات	الدين المحلي الإجمالي	الدين الخارجي/العام	الدين العام/العام	الدين الداخلي	الدين الخارجي	الدين العام	المتغيرات المدروسة
2000	57.73	42.27	64.40	37.18	27.22	404.16	27.22	37.18	64.40	42.27	57.73	2000	
2001	64.43	35.57	80.65	51.97	28.69	497.60	28.69	51.97	80.65	35.57	64.43	2001	
2002	63.03	36.97	91.57	57.71	33.86	516.18	33.86	57.71	91.57	36.97	63.03	2002	
2003	66.79	33.21	113.37	75.72	37.65	523.57	37.65	75.72	113.37	33.21	66.79	2003	
2004	69.29	30.71	116.91	81.01	35.90	451.49	35.90	81.01	116.91	30.71	69.29	2004	
2005	74.85	25.15	131.89	98.73	33.17	434.68	33.17	98.73	131.89	25.15	74.85	2005	
2006	78.12	21.88	123.28	96.31	26.97	394.17	26.97	96.31	123.28	21.88	78.12	2006	
2007	77.47	22.53	111.81	86.62	25.19	361.11	25.19	86.62	111.81	22.53	77.47	2007	
2008	79.59	20.41	96.87	77.09	19.77	295.15	19.77	77.09	96.87	20.41	79.59	2008	
2009	80.24	19.76	89.39	71.73	17.66	358.18	17.66	71.73	89.39	19.76	80.24	2009	
2010	82.60	17.40	92.09	76.07	16.02	431.35	16.02	76.07	92.09	17.40	82.60	2010	
2011	83.75	16.25	88.06	73.75	14.31	428.16	14.31	73.75	88.06	16.25	83.75	2011	
2012	84.18	15.82	93.60	78.79	14.81	537.01	14.81	78.79	93.60	15.82	84.18	2012	
2013	83.96	16.04	98.83	82.98	15.86	596.11	15.86	82.98	98.83	16.04	83.96	2013	
2014	86.09	13.91	97.25	83.72	13.52	682.33	13.52	83.72	97.25	13.91	86.09	2014	
2015	84.65	15.35	98.26	83.18	15.08	709.69	15.08	83.18	98.26	15.35	84.65	2015	
2016	79.39	20.61	121.42	96.40	25.02	1173.66	25.02	96.40	121.42	20.61	79.39	2016	
2017	76.44	23.56	180.69	138.12	42.56	1108.53	42.56	138.12	180.69	23.56	76.44	2017	
المتوسط	75.78	22.45	102.50	77.68	23.02	512.64	23.02	77.68	102.50	22.45	75.78	المتوسط	
الانحراف المعياري	8.49	8.49	25.17	21.15	9.22	240.80	9.22	21.15	25.17	8.49	8.49	الانحراف المعياري	
معامل الاختلاف	11.20	37.81	24.56	27.23	40.07	46.97	40.07	27.23	24.56	37.81	11.20	معامل الاختلاف	
الحد الأدنى	57.73	13.91	64.40	37.18	13.52	295.15	13.52	37.18	64.40	13.91	57.73	الحد الأدنى	
الحد الأعلى	86.09	42.27	180.69	138.12	42.56	1173.66	42.56	138.12	180.69	42.27	86.09	الحد الأعلى	
معدل التغير	49.12	-67.10	180.56	271.47	214.78	297.65	214.78	271.47	180.56	-67.10	49.12	معدل التغير	
معدل النمو المركب	1.57	-3.20	5.90	7.56	2.66	5.77	2.66	7.56	5.90	-3.20	1.57	معدل النمو المركب	

تابع جدول 5. يوضح أهم مؤشرات المديونية ومقاييس عبء المدفوعات ومدلولاتها في مصر خلال الفترة الأولى (2000-2017). (%)

البيان	الدين العام	الدين الداخلي/الاحتياطيات	الدين الخارجي/الاحتياطيات	الدين/الصادرات السلعية والخدمية	خدمة الدين/الاحتياطيات الدولية بالذهب	خدمة الدين/الاحتياطيات الدولية بالذهب	خدمة الدين/الصادرات السلعية والخدمية	خدمة الدين/الناتج المحلي الإجمالي	خدمة الدين/الاحتياطيات الذهب	خدمة الدين الداخلي/الاحتياطيات الذهب	نصيب الفرد من الدين العام/نصيبه من الناتج المحلي	نصيب الفرد من الدين العام/نصيبه من الناتج المحلي
2000	465.28	268.63	196.66	1.79	11.23	12.93	13.58	9.96	10.15	64.40	64.40	
2001	577.51	372.11	205.40	1.74	10.76	12.49	13.14	10.30	9.63	80.65	80.65	
2002	554.13	349.25	204.87	2.39	13.45	14.44	15.35	13.22	12.24	91.57	91.57	
2003	629.85	420.66	209.18	3.42	15.80	19.01	20.43	20.03	17.45	113.37	113.37	
2004	660.26	457.50	202.75	3.12	12.05	17.62	18.94	20.72	15.59	116.91	116.91	
2005	540.25	404.41	135.85	3.47	11.45	14.23	15.10	19.33	15.89	131.89	131.89	
2006	508.99	397.64	111.35	3.25	10.38	13.40	14.25	17.33	14.12	123.28	123.28	
2007	452.46	350.52	101.94	1.86	6.00	7.52	8.02	8.91	7.88	111.81	111.81	
2008	458.41	364.84	93.57	1.91	5.81	9.03	9.62	8.52	8.06	96.87	96.87	
2009	482.85	387.46	95.39	1.41	5.64	7.61	8.23	7.34	8.34	89.39	89.39	
2010	543.13	448.63	94.50	1.24	5.79	7.29	8.03	6.34	6.87	92.09	92.09	
2011	1112.56	931.78	180.78	1.25	6.08	15.79	19.72	7.31	7.39	88.06	88.06	
2012	1565.97	1318.25	247.72	1.16	6.63	19.33	26.05	7.05	8.42	93.60	93.60	
2013	1724.58	1447.90	276.68	1.07	6.43	18.60	22.60	7.99	7.79	98.83	98.83	
2014	1990.91	1714.07	276.84	1.87	13.12	38.27	47.62	13.69	15.73	97.25	97.25	
2015	1963.11	1661.75	301.36	1.46	10.55	29.19	34.85	9.70	14.56	98.26	98.26	
2016	1381.77	1097.02	284.75	2.10	20.33	23.93	27.13	13.98	17.51	121.42	121.42	
2017	966.61	738.90	227.70	6.26	38.42	33.50	36.72	41.00	49.97	180.69	180.69	
المتوسط	790.49	599.02	177.50	2.02	10.09	15.56	17.44	11.84	11.98	102.50	102.50	
الانحراف المعياري	555.16	498.21	71.33	1.27	7.82	8.85	11.00	8.34	9.80	25.17	25.17	
معامل الاختلاف	70.23	83.17	40.19	63.17	77.47	56.89	63.09	70.46	81.80	24.56	24.56	
الحد الأدنى	452.46	268.63	93.57	1.07	5.64	7.29	8.02	6.34	6.87	64.40	64.40	
الحد الأعلى	1990.91	1714.07	301.36	6.26	38.42	38.27	47.62	41.00	49.97	180.69	180.69	
معدل التغير	340.02	538.08	222.07	487.56	580.72	425.05	493.55	547.03	627.57	180.56	180.56	
معدل النمو المركب	4.15	5.72	0.82	7.20	7.07	5.43	5.68	8.18	9.26	5.90	5.90	

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات:

(1) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، أعداد مختلفة.

(2) البنك الدولي على شبكة الانترنت/ <https://www.albankaldawli.org/>

جدول 6. يوضح أهم المؤشرات للمتغيرات الاقتصادية المتعلقة بالمديونية في مصر خلال الفترة الثانية (2000-2010)، الفترة الثالثة (2011-2017). نسبة التغير

م	المعيار	الفترة الثانية (2000-2010)			الفترة الثالثة (2011-2017)			نسبة التغير بين المتوسطين
		المتوسط	C.V	معدل النمو	المتوسط	C.V	معدل النمو	
		(%)	(%)	(%)	(%)	(%)	(%)	
1	الدين الداخلي/الدين العام	71.75	11.57	3.31	82.58	4.14	1.30-	15.09
2	الدين الخارجي/الدين العام	26.71	31.08	7.75	17.10	20.01	5.45	(35.98)
3	نصيب الفرد من الدين/نصيب الفرد من الناتج	99.19	20.28	3.31	107.95	30	10.81	8.83
4	الدين العام/الناتج المحلي الإجمالي	99.19	20.28	3.31	107.95	30	10.81	8.83
5	الدين الداخلي/الناتج المحلي الإجمالي	71.16	26.08	6.72	89.14	21.56	8.26	25.27
6	الدين الخارجي/الناتج المحلي الإجمالي	26.49	27.78	4.71	18.46	57.54	16.85	(30.31)
7	الدين العام/الصادرات سلعية وخدمية	418.65	17.05	0.59	704.76	40.42	14.56	68.34
8	الدين الداخلي/الصادرات سلعية وخدمية	300.37	13.62	2.92	581.96	35.81	13.07	93.75
9	الدين الخارجي/الصادرات سلعية وخدمية	111.81	44.58	7.20-	120.51	65.98	20.80	7.78
10	الدين العام/الاحتياطيات غير متضمنة الذهب	566.30	13.38	1.85	1791.60	29.55	3.81-	216.37
11	الدين الداخلي/الاحتياطيات غير متضمنة الذهب	406.31	14.77	5.22	1479.43	32.82	5.06-	264.11
12	الدين الخارجي/الاحتياطيات غير متضمنة الذهب	151.24	36.70	6.04-	306.34	16.76	1.43	102.55
13	الدين العام/الاحتياطيات متضمنة الذهب	529.96	13.06	1.42	1481.77	26.89	1.99-	179.60
14	الدين الداخلي/الاحتياطيات متضمنة الذهب	380.23	13.84	4.77	1223.59	30.05	3.26-	221.80
15	الدين الخارجي/الاحتياطيات متضمنة الذهب	141.53	37.25	6.45-	253.37	16.33	3.35	79.02
16	خدمة الدين/الناتج المحلي الإجمالي	2.19	38.36	3.28-	1.77	104.04	25.88	(19.18)
17	خدمة الدين/الصادرات السلعية والخدمية	9.24	38.13	5.85-	11.58	101.04	30.13	25.32
18	خدمة الدين/الاحتياطيات غير متضمنة الذهب	12.50	34.47	4.66-	29.45	32.81	9.29	135.60
19	خدمة الدين/الاحتياطيات متضمنة الذهب	11.70	34.62	5.08-	24.35	34.49	11.34	108.12
20	خدمة الدين/الاستثمار الإجمالي	11.88	45.92	4.02-	11.77	102.63	27.93	(0.93)
21	خدمة الدين/الإدخار الإجمالي	10.93	34.29	3.49-	13.84	108.19	31.40	26.62

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجدول رقم (5)

م	المعيار المؤشر	الدلالة
4	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي	يتضح من دراسة الجدولين رقم (5، 6) أن متوسط نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر قدر بنحو 102.50%، 99.19%، 107.95% خلال الفترات الثلاث المدروسة على الترتيب، فيالنسبة للفترة الأولى (2000-2017) تراوحت تلك النسبة بين حد أدنى قدر بنحو 64.40% عام 2000، وحد أقصى قدر بنحو 180.69% عام 2017، بنسبة زيادة قدرت بنحو 180.56% مقارنة بعام 2000، كما قدر معامل الاختلاف المعياري بنحو 24.56%، وبالنسبة للفترة الثانية (2000-2010). تراوحت تلك النسبة بين حد أدنى قدر بنحو 60.40% عام 2000، وحد أقصى قدر بنحو 131.89% عام 2005، بنسبة زيادة قدرت بنحو 104.79% مقارنة بعام 2000، كما قدر معامل الاختلاف المعياري بنحو 20.28%، وبالنسبة للفترة الثالثة (2011-2017) تراوحت تلك النسبة بين حد أدنى قدر بنحو 88.06% عام 2011، وحد أقصى قدر بنحو 180.69% عام 2017، بنسبة زيادة قدرت بنحو 105.18% مقارنة بعام 2011، كما قدر معامل الاختلاف المعياري بنحو 30%، وقد قدر معدل النمو المركب للفترات الثلاث على الترتيب نحو 5.90%، 3.31%، 10.81%، ويشير هذا لمدي قدرة الدولة على تحمل أعباء الدين العام ومدى استمراريتها على الالتزام بذلك نظرا لارتباطه بـ GDP، ولكن لوحظ زيادة هذا المؤشر خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية بنسبة تغير قدر بنحو 8.83% مما يدل على زيادة الدين العام وانخفاض الأنشطة الاقتصادية والنمو الاقتصادي مقارنة بالدين العام حيث بلغ هذا المؤشر ذروته نحو 108.69% عام 2017، كما يلاحظ أن هذا المؤشر تعدي نسبة حدود الأمان المقدره بنحو 60% في جميع سنوات الدراسة.
5	مؤشرات الدين الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي	يتضح من دراسة الجدولين رقم (5، 6) أن متوسط نسبة الدين الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر قدر بنحو 77.68%، 71.16%، 89.14% خلال الفترات الثلاث المدروسة على الترتيب، فيالنسبة للفترة الأولى (2000-2017) تراوحت تلك النسبة بين حد أدنى قدر بنحو 37.18% عام 2000، وحد أقصى قدر بنحو 138.12% عام 2017، بنسبة زيادة قدرت بنحو 271.47% مقارنة بعام 2000، كما قدر معامل الاختلاف المعياري بنحو 27.23%، وبالنسبة للفترة الثانية (2000-2010). تراوحت تلك النسبة بين حد أدنى قدر بنحو 37.18% عام 2000، وحد أقصى قدر بنحو 98.73% عام 2005، بنسبة زيادة قدرت بنحو 156.52% مقارنة بعام 2000، كما قدر معامل الاختلاف المعياري بنحو 26.08%، وبالنسبة للفترة الثالثة (2011-2017) تراوحت تلك النسبة بين حد أدنى قدر بنحو 73.75% عام 2011، وحد أقصى قدر بنحو 138.12% عام 2017، بنسبة زيادة قدرت بنحو 87.28% مقارنة بعام 2011، كما قدر معامل الاختلاف المعياري بنحو 24.56%، وقد قدر معدل النمو المركب للفترات الثلاث على الترتيب نحو 7.56%، 6.72%، 8.16%، ويشير هذا لمدي قدرة الدولة على تحمل أعباء الدين الداخلي ومدى استمراريتها على الالتزام بذلك نظرا لارتباطه بـ GDP، ولكن لوحظ زيادة هذا المؤشر خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية بنسبة تغير متزايد قدر بنحو 25.27% مما يدل على زيادة الدين الداخلي وانخفاض الأنشطة الاقتصادية والنمو الاقتصادي مقارنة بالدين الداخلي حيث بلغ هذا المؤشر ذروته نحو 138.12% عام 2017.
6	نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي	يتضح من دراسة الجدولين رقم (5، 6) أن متوسط نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر قدر بنحو 23.02%، 26.49%، 18.46% خلال الفترات الثلاث المدروسة على الترتيب، فيالنسبة للفترة الأولى (2000-2017) تراوحت تلك النسبة بين حد أدنى قدر بنحو 13.52% عام 2014، وحد أقصى قدر بنحو 42.56% عام 2017، بنسبة زيادة قدرت بنحو 214.78% مقارنة بعام 2014، كما قدر معامل الاختلاف المعياري بنحو 40.07%، وبالنسبة للفترة الثانية (2000-2010). تراوحت تلك النسبة بين حد أدنى قدر بنحو 16.02% عام 2010، وحد أقصى قدر بنحو 37.65% عام 2003، بنسبة تناقص قدرت بنحو 57.44% مقارنة بعام 2003، كما قدر معامل الاختلاف المعياري بنحو 27.78%، وبالنسبة للفترة الثالثة (2011-2017) تراوحت تلك النسبة بين حد أدنى قدر بنحو 13.52% عام 2014، وحد أقصى قدر بنحو 42.56% عام 2017، بنسبة زيادة قدرت بنحو 214.78% مقارنة بعام 2014، كما قدر معامل الاختلاف المعياري بنحو 57.54%، وقد قدر معدل النمو المركب للفترات الثلاث على الترتيب نحو 2.66%، 4.71%، 16.85%، ويشير هذا لمدي قدرة الدولة على تحمل أعباء الدين الخارجي ومدى استمراريتها على الالتزام بذلك نظرا لارتباطه بـ GDP، ولكن لوحظ انخفاض هذا المؤشر خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية بنسبة متناقص قدر بنحو 30.31%، مما يدل على زيادة الأنشطة الاقتصادية والنمو الاقتصادي مضاعف الاستمرار خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية وقد بلغ هذا المؤشر ذروته نحو 42.56% عام 2017.
7	نسبة الدين العام إلى صادرات السلع والخدمات	يتضح من دراسة الجدولين رقم (5، 6) أن متوسط نسبة الدين العام إلى الصادرات السعية والخدمية في مصر قدر بنحو 512.64%، 418.65%، 704.76% خلال الفترات الثلاث المدروسة على الترتيب، فيالنسبة للفترة الأولى (2000-2017) تراوحت تلك النسبة بين حد أدنى قدر بنحو 295.15% عام 2008، وحد أقصى قدر بنحو 1173.66% عام 2016، بنسبة زيادة قدرت بنحو 297.65% مقارنة بعام 2008، كما قدر معامل الاختلاف المعياري بنحو 46.97%، وبالنسبة للفترة الثانية (2000-2010). تراوحت تلك النسبة بين حد أدنى قدر بنحو 295.15% عام 2008، وحد أقصى قدر بنحو 523.57% عام 2003، بنسبة تناقص قدرت بنحو 43.63% مقارنة بعام 2003، كما قدر معامل الاختلاف المعياري بنحو 17.05%، وبالنسبة للفترة الثالثة (2011-2017) تراوحت تلك النسبة بين حد أدنى قدر بنحو 428.16% عام 2011، وحد أقصى قدر بنحو 1173.66% عام 2016، بنسبة زيادة قدرت بنحو 174.12% مقارنة بعام 2011، كما قدر معامل الاختلاف المعياري بنحو 40.42%، وقد قدر معدل النمو المركب للفترات الثلاث على الترتيب نحو 5.77%، 0.59%، 14.56%، ويشير هذا لمدي قدرة الدولة على تحمل أعباء الدين العام ومدى استمراريتها على الالتزام بذلك اعتمادا على الصادرات السلعية والخدمية وارتفاع الاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية، ولكن لوحظ زيادة هذا المؤشر خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية بمعدل تغير نسبي متزايد قدر بنحو 68.34% مما يدل على زيادة الدين العام وانخفاض رصيد العملات الأجنبية نظرا لانخفاض الصادرات السلعية والخدمية حيث بلغ هذا المؤشر ذروته نحو 1173% عام 2016.
8	نسبة الدين الداخلي إلى صادرات السلع والخدمات	يتضح من دراسة الجدولين رقم (5، 6) أن متوسط نسبة الدين الداخلي إلى الصادرات السعية والخدمية في مصر قدر بنحو 388.47%، 300.37%، 281.96% خلال الفترات الثلاث المدروسة على الترتيب، فيالنسبة للفترة الأولى (2000-2017) تراوحت تلك النسبة بين حد أدنى قدر بنحو 233.34% عام 2000، وحد أقصى قدر بنحو 931.80% عام 2016، بنسبة زيادة قدرت بنحو 299.34% مقارنة بعام 2000، كما قدر معامل الاختلاف المعياري بنحو 51.62%، وبالنسبة للفترة الثانية (2000-2010). تراوحت تلك النسبة بين حد أدنى قدر بنحو 233.34% عام 2000، وحد أقصى قدر بنحو 356.30% عام 2010، بنسبة زيادة قدرت بنحو 52.70% مقارنة بعام 2000، كما قدر معامل الاختلاف المعياري بنحو 13.62%، وبالنسبة للفترة الثالثة (2011-2017) تراوحت تلك النسبة بين حد أدنى قدر بنحو 358.59% عام 2011، وحد أقصى قدر بنحو 931.80% عام 2016، بنسبة زيادة قدرت بنحو 159.85% مقارنة بعام 2011، كما قدر معامل الاختلاف المعياري بنحو 35.81%، وقد قدر معدل النمو المركب للفترات الثلاث على الترتيب نحو 7.43%، 2.92%، 13.07%، ويشير هذا لمدي قدرة الدولة على تحمل أعباء الدين الداخلي ومدى استمراريتها على الالتزام بذلك اعتمادا على الصادرات السلعية والخدمية وارتفاع الاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية، ولكن لوحظ زيادة هذا المؤشر خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية بمعدل تغير نسبي قدر بنحو 93.75% مما يدل على زيادة الدين الداخلي وانخفاض رصيد العملات الأجنبية نظرا لانخفاض الصادرات السلعية والخدمية حيث بلغ هذا المؤشر ذروته نحو 931.80% عام 2016.
9	نسبة الدين الخارجي إلى صادرات السلع والخدمات	يتضح من دراسة الجدولين رقم (5، 6) أن متوسط نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات السعية والخدمية في مصر قدر بنحو 115.11%، 111.81%، 120.51% خلال الفترات الثلاث المدروسة على الترتيب، فيالنسبة للفترة الأولى (2000-2017) تراوحت تلك النسبة بين حد أدنى قدر بنحو 60.25% عام 2008، وحد أقصى قدر بنحو 261.14% عام 2017، بنسبة زيادة قدرت بنحو 333.45% مقارنة بعام 2008، كما قدر معامل الاختلاف المعياري بنحو 53.22%، وبالنسبة للفترة الثانية (2000-2010). تراوحت تلك النسبة بين حد أدنى قدر بنحو 60.25% عام 2008، وحد أقصى قدر بنحو 190.84% عام 2002، بنسبة انخفاض قدرت بنحو 68.43% مقارنة بعام 2002، كما قدر معامل الاختلاف المعياري بنحو 44.58%، وبالنسبة للفترة الثالثة (2011-2017) تراوحت تلك النسبة بين حد أدنى قدر بنحو 69.57% عام 2011، وحد أقصى قدر بنحو 261.14% عام 2017، بنسبة زيادة قدرت بنحو 275.35% مقارنة بعام 2011، كما قدر معامل الاختلاف المعياري بنحو 65.98%، وقد قدر معدل النمو المركب للفترات الثلاث على الترتيب نحو 2.39%، 20.80%، 7.20%، ويشير هذا لمدي قدرة الدولة على تحمل أعباء الدين الخارجي ومدى استمراريتها على الالتزام بذلك اعتمادا على الصادرات السلعية والخدمية وارتفاع الاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية، ولكن لوحظ زيادة هذا المؤشر خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية بتغير نسبي متزايد قدر بنحو 7.78%، مما يدل على زيادة الدين الخارجي وانخفاض رصيد العملات الأجنبية نظرا لانخفاض الصادرات السلعية والخدمية حيث بلغ هذا المؤشر ذروته نحو 261.14% عام 2017.

م	المعيار المؤشر	الدلالة
16	مقاييس عبء مدفوعات الدين للتأجيل الإجمالي	يتضح من دراسة الجدولين رقم (5، 6) ان متوسط نسبة خدمة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر قدر بنحو 2.02%، 2.19%، 1.77% خلال الفترات الثلاث المدروسة على الترتيب، فيالنسبة للفترة الأولى (2000-2017) تراوحت تلك النسبة بين حد أدنى قدر بنحو 0.7% عام 2013، وحد أقصى قدر بنحو 2.26% عام 2017، بنسبة زيادة قدرت بنحو 487.56% مقارنة بعام 2013، كما قدر معامل الاختلاف المعياري بنحو 63.17%، وبالنسبة للفترة الثانية (2000-2010). تراوحت تلك النسبة بين حد أدنى قدر بنحو 1.24% عام 2010، وحد أقصى قدر بنحو 3.47% عام 2005، بنسبة انخفاض قدرت بنحو 64.44% مقارنة بعام 2005، كما قدر معامل الاختلاف المعياري بنحو 38.36%، وبالنسبة للفترة الثالثة (2011-2017) تراوحت تلك النسبة بين حد أدنى قدر بنحو 1.07% عام 2013، وحد أقصى قدر بنحو 2.26% عام 2017، بنسبة زيادة قدرت بنحو 478.56% مقارنة بعام 2013، كما قدر معامل الاختلاف المعياري بنحو 104.04%، وقد قدر معدل النمو المركب للفترات الثلاث على الترتيب بنحو 25.88% (3.28%)، ويشير هذا المؤشر لمدي قدرة الدولة على خدمة الدين واستمراريتها على الالتزام بذلك اعتمادا على الناتج المحلي الإجمالي، كما يدل على القابلية للدفع حيث يعتبر مؤشرا مريحا للملائمة والسيولة، ويعبر عن ما يمثلته من عبء مدفوعات الدين على GDP، ولكن لوحظ تناقص هذا المؤشر خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية بمعدل تغير نسبي متناقص قدر بنحو 19.18%، وقد قدر هذا المؤشر ذروته نحو 6.26% عام 2017، ويرجع انخفاض متوسط هذا المؤشر خلال الفترة الثالثة لانخفاض نسبة الدين الخارجي للناتج المحلي الإجمالي حيث توجه الديون الخارجية للاستثمار في قطاع معين من القطاعات مما يزيد من الناتج المحلي الإجمالي بفعل مضاعف الاستثمار الأمر الذي يؤدي لتناقص نسبة الدين الخارجي للناتج المحلي الإجمالي ومن ثم انخفاض نسبة خدمة الدين للتأجيل الإجمالي.
17	نسبة خدمة الدين للصادرات السلعية والخدمية	يتضح من دراسة الجدولين رقم (5، 6) ان متوسط نسبة خدمة الدين إلى الصادرات السلعية والخدمية في مصر قدر بنحو 10.09%، 9.24%، 11.58% خلال الفترات الثلاث المدروسة على الترتيب، فيالنسبة للفترة الأولى (2000-2017) تراوحت تلك النسبة بين حد أدنى قدر بنحو 5.64% عام 2009، وحد أقصى قدر بنحو 38.42% عام 2017، بنسبة زيادة قدرت بنحو 580.72% مقارنة بعام 2009، كما قدر معامل الاختلاف المعياري بنحو 77.47%، وبالنسبة للفترة الثانية (2000-2010). تراوحت تلك النسبة بين حد أدنى قدر بنحو 5.64% عام 2009، وحد أقصى قدر بنحو 15.80% عام 2003، بنسبة انخفاض قدرت بنحو 64.28% مقارنة بعام 2003، كما قدر معامل الاختلاف المعياري بنحو 38.13%، وبالنسبة للفترة الثالثة (2011-2017) تراوحت تلك النسبة بين حد أدنى قدر بنحو 6.08% عام 2011، وحد أقصى قدر بنحو 38.42% عام 2017، بنسبة زيادة قدرت بنحو 532.44% مقارنة بعام 2011، كما قدر معامل الاختلاف المعياري بنحو 101.04%، وقد قدر معدل النمو المركب للفترات الثلاث على الترتيب بنحو 67.07% (5.85%)، ويشير هذا المؤشر لمدي قدرة الدولة على خدمة الدين واستمراريتها على الالتزام بذلك اعتمادا على الصادرات السلعية والخدمية، كما يدل على القابلية للدفع حيث يعتبر مؤشرا مريحا للملائمة والسيولة، ويعبر عن ما يمثلته من عبء مدفوعات الدين على الصادرات السلعية والخدمية، ولكن لوحظ زيادة هذا المؤشر خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية بمعدل تغير نسبي متزايد قدر بنحو 25.32%، مما يدل على زيادة نسبة خدمة الدين بالصادرات السلعية والخدمية حيث بلغ هذا المؤشر ذروته نحو 38.42% عام 2017، ويرجع تزايد هذا المؤشر خلال الفترة الثالثة لانخفاض الصادرات السلعية والخدمية نظرا لانخفاض الرصيد من العملات الأجنبية وهو نفس السبب الذي تزايد معه نسبة كل من الدين العام والداخلي والخارجي للصادرات السلعية والخدمية.
18	نسبة خدمة الدين الاحتياطات الرسمية غير متضمنة الذهب	يتضح من دراسة الجدولين رقم (5، 6) ان متوسط نسبة خدمة الدين إلى الاحتياطات الدولية الرسمية غير متضمنة الذهب في مصر قدر بنحو 17.44%، 12.50%، 29.45% خلال الفترات الثلاث المدروسة على الترتيب، فيالنسبة للفترة الأولى (2000-2017) تراوحت تلك النسبة بين حد أدنى قدر بنحو 8.02% عام 2007، وحد أقصى قدر بنحو 47.62% عام 2014، بنسبة زيادة قدرت بنحو 493.55% مقارنة بعام 2007، كما قدر معامل الاختلاف المعياري بنحو 63.09%، وبالنسبة للفترة الثانية (2000-2010). تراوحت تلك النسبة بين حد أدنى قدر بنحو 8.02% عام 2007، وحد أقصى قدر بنحو 20.43% عام 2003، بنسبة انخفاض قدرت بنحو 66.73% مقارنة بعام 2003، كما قدر معامل الاختلاف المعياري بنحو 34.47%، وبالنسبة للفترة الثالثة (2011-2017) تراوحت تلك النسبة بين حد أدنى قدر بنحو 19.72% عام 2011، وحد أقصى قدر بنحو 47.62% عام 2014، بنسبة زيادة قدرت بنحو 141.43% مقارنة بعام 2011، كما قدر معامل الاختلاف المعياري بنحو 32.81%، وقد قدر معدل النمو المركب للفترات الثلاث على الترتيب بنحو 5.68% (4.66%)، ويشير هذا المؤشر لمدي قدرة الدولة على خدمة الدين واستمراريتها على الالتزام بذلك اعتمادا على الاحتياطات الرسمية غير متضمنة الذهب، كما يدل على القابلية للدفع حيث يعتبر مؤشرا مريحا للملائمة والسيولة، ويعبر عن ما يمثلته من عبء مدفوعات الدين على الاحتياطات الرسمية غير متضمنة الذهب، ولكن لوحظ زيادة هذا المؤشر خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية بمعدل تغير نسبي متزايد قدر بنحو 135.60%، وقد بلغ هذا المؤشر ذروته نحو 47.62% عام 2014، وهذا يرجع أيضا لانخفاض أو ثبات الاحتياطات الدولية غير متضمنة الذهب بالقدر الذي لا يستطيع تغطية كل الدين العام والداخلي والخارجي مما يزيد من نسبة خدمة الدين بالنسبة لتلك الاحتياطات.
19	نسبة خدمة الدين الاحتياطات الرسمية متضمنة الذهب	يتضح من دراسة الجدولين رقم (5، 6) ان متوسط نسبة خدمة الدين إلى الاحتياطات الدولية الرسمية متضمنة الذهب في مصر قدر بنحو 15.56%، 11.70%، 24.35% خلال الفترات الثلاث المدروسة على الترتيب، فيالنسبة للفترة الأولى (2000-2017) تراوحت تلك النسبة بين حد أدنى قدر بنحو 7.29% عام 2010، وحد أقصى قدر بنحو 38.27% عام 2014، بنسبة زيادة قدرت بنحو 425.05% مقارنة بعام 2010، كما قدر معامل الاختلاف المعياري بنحو 56.89%، وبالنسبة للفترة الثانية (2000-2010). تراوحت تلك النسبة بين حد أدنى قدر بنحو 7.29% عام 2010، وحد أقصى قدر بنحو 19.01% عام 2003، بنسبة انخفاض قدرت بنحو 61.66% مقارنة بعام 2003، كما قدر معامل الاختلاف المعياري بنحو 34.62%، وبالنسبة للفترة الثالثة (2011-2017) تراوحت تلك النسبة بين حد أدنى قدر بنحو 15.79% عام 2011، وحد أقصى قدر بنحو 38.27% عام 2014، بنسبة زيادة قدرت بنحو 142.42% مقارنة بعام 2011، كما قدر معامل الاختلاف المعياري بنحو 34.49%، وقد قدر معدل النمو المركب للفترات الثلاث على الترتيب بنحو 5.43% (5.08%)، ويشير هذا المؤشر لمدي قدرة الدولة على خدمة الدين واستمراريتها على الالتزام بذلك اعتمادا على الاحتياطات الدولية الرسمية متضمنة الذهب، كما يدل على القابلية للدفع حيث يعتبر مؤشرا مريحا للملائمة والسيولة، ويعبر عن ما يمثلته من عبء مدفوعات الدين على الاحتياطات الرسمية متضمنة الذهب، ولكن لوحظ زيادة هذا المؤشر خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية بمعدل تغير نسبي متزايد قدر بنحو 108.12%، وقد بلغ هذا المؤشر ذروته نحو 38.27% عام 2014، وهذا يرجع أيضا لانخفاض أو ثبات الاحتياطات الدولية متضمنة الذهب بالقدر الذي لا يستطيع تغطية كل الدين العام والداخلي والخارجي مما يزيد من نسبة خدمة الدين بالنسبة لتلك الاحتياطات.
20	نسبة خدمة الدين الاستثمار الإجمالي	يتضح من دراسة الجدولين رقم (5، 6) ان متوسط نسبة خدمة الدين إلى الاستثمارات الإجمالية في مصر قدر بنحو 11.88%، 11.84%، 11.77% خلال الفترات الثلاث المدروسة على الترتيب، فيالنسبة للفترة الأولى (2000-2017) تراوحت تلك النسبة بين حد أدنى قدر بنحو 6.34% عام 2010، وحد أقصى قدر بنحو 41% عام 2017، بنسبة زيادة قدرت بنحو 547.03% مقارنة بعام 2010، كما قدر معامل الاختلاف المعياري بنحو 70.46%، وبالنسبة للفترة الثانية (2000-2010). تراوحت تلك النسبة بين حد أدنى قدر بنحو 6.34% عام 2010، وحد أقصى قدر بنحو 20.72% عام 2004، بنسبة انخفاض قدرت بنحو 227% مقارنة بعام 2004، كما قدر معامل الاختلاف المعياري بنحو 45.92%، وبالنسبة للفترة الثالثة (2011-2017) تراوحت تلك النسبة بين حد أدنى قدر بنحو 7.05% عام 2012، وحد أقصى قدر بنحو 41% عام 2017، بنسبة زيادة قدرت بنحو 481.46% مقارنة بعام 2012، كما قدر معامل الاختلاف المعياري بنحو 102.63%، وقد قدر معدل النمو المركب للفترات الثلاث على الترتيب بنحو 8.18% (4.02%)، ويشير لمدي قدرة الدولة على خدمة الدين ومدى استمراريتها على الالتزام بذلك اعتمادا على الاستثمار الإجمالي، كما يدل هذا المؤشر على القابلية للدفع اعتمادا على الاستثمارات الإجمالية وما يمثلته من عبء على تلك الاستثمارات بالاقتصاد القومي، لكن لوحظ زيادة هذا المؤشر خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية بمعدل تغير نسبي متناقص قدر بنحو 0.93%، وقد بلغ هذا المؤشر ذروته نحو 41% عام 2017، مما يعني زيادة الاستثمار الإجمالي خلال الفترة الثالثة مقارنة بالثانية الأمر الذي أدى لتناقص نسبة خدمة الدين بالنسبة لتلك الاستثمارات خلال الفترة الثالثة.
21	نسبة خدمة الدين الإحصاء الإجمالي	يتضح من دراسة الجدولين رقم (5، 6) ان متوسط نسبة خدمة الدين إلى المدخرات الإجمالية في مصر قدر بنحو 10.93%، 11.98%، 13.84% خلال الفترات الثلاث المدروسة على الترتيب، فيالنسبة للفترة الأولى (2000-2017) تراوحت تلك النسبة بين حد أدنى قدر بنحو 6.87% عام 2010، وحد أقصى قدر بنحو 49.97% عام 2017، بنسبة زيادة قدرت بنحو 627.57% مقارنة بعام 2010، كما قدر معامل الاختلاف المعياري بنحو 81.80%، وبالنسبة للفترة الثانية (2000-2010). تراوحت تلك النسبة بين حد أدنى قدر بنحو 6.87% عام 2010، وحد أقصى قدر بنحو 17.45% عام 2003، بنسبة انخفاض قدرت بنحو 60.63% مقارنة بعام 2003، كما قدر معامل الاختلاف المعياري بنحو 34.29%، وبالنسبة للفترة الثالثة (2011-2017) تراوحت تلك النسبة بين حد أدنى قدر بنحو 7.39% عام 2011، وحد أقصى قدر بنحو 49.97% عام 2017، بنسبة زيادة قدرت بنحو 576.15% مقارنة بعام 2011، كما قدر معامل الاختلاف المعياري بنحو 108.19%، وقد قدر معدل النمو المركب للفترات الثلاث على الترتيب بنحو 9.26% (3.49%)، ويشير لمدي قدرة الدولة على خدمة الدين ومدى استمراريتها على الالتزام بذلك اعتمادا على الإحصاء الإجمالي، كما يدل هذا المؤشر على القابلية للدفع اعتمادا على المدخرات الإجمالية وما يمثلته من عبء على تلك المدخرات بالاقتصاد القومي، لكن لوحظ زيادة هذا المؤشر خلال الفترة الثالثة مقارنة بالفترة الثانية بمعدل تغير نسبي متزايد قدر بنحو 26.62%، وقد بلغ هذا المؤشر ذروته نحو 49.97% عام 2017، مما يشير لتناقص الإحصاء الإجمالي خلال الفترة الثالثة مقارنة بالثانية نظرا لتزايد الدين الداخلي الذي يقوم بسحب مدخرات الأفراد أو المؤسسات المصرفية لتمويل العجز بالموازنة العامة للدولة الأمر الذي أدى لتزايد نسبة خدمة الدين بالنسبة لتلك المدخرات خلال الفترة الثالثة.

دراسة أثر الدين الداخلي والخارجي علي تلك المتغيرات وقد تم اختيار الدالة الأسية للتعرف علي سلوك المتغيرات ومقارنتها بالقيم الحقيقية حيث تعبر الدالة الخطية علي تقدير النقطة ويمكن تحليل النموذج كما في الجدول التالي:

المحور الثالث: تحليل أثر المديونية علي بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في مصر.
يمكن من دراسة هذا المحور التعرف علي أثر المديونية علي بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في مصر خلال الفترة (2000-2017) من خلال

جدول 7. يوضح النموذج القياسي المستخدم لدراسة أثر المديونية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في مصر خلال الفترة (2000-2017).

المتغيرات المستقلة (مليون دولار)	المتغيرات التابعة (مليون دولار)	صيغة النموذج القياسي
1- الناتج المحلي الإجمالي (GDP).	1- الناتج المحلي الإجمالي (GDP).	$Lin GDP_i = \beta_0 + \beta_1 Lin IPD_i + \varepsilon_i$ $Lin GDP_i = \beta_0 + \beta_1 Lin EPD_i + \varepsilon_i$
2- النفقات العامة (PE).	2- النفقات العامة (PE).	$Lin PE_i = \beta_0 + \beta_2 Lin IPD_i + \varepsilon_i$ $Lin PE_i = \beta_0 + \beta_2 Lin EPD_i + \varepsilon_i$
3- الاستهلاك الإجمالي (C).	3- الاستهلاك الإجمالي (C).	$Lin C_i = \beta_0 + \beta_3 Lin IPD_i + \varepsilon_i$ $Lin C_i = \beta_0 + \beta_3 Lin EPD_i + \varepsilon_i$
4- الاستثمار الإجمالي (I).	4- الاستثمار الإجمالي (I).	$Lin I_i = \beta_0 + \beta_4 Lin IPD_i + \varepsilon_i$ $Lin I_i = \beta_0 + \beta_4 Lin EPD_i + \varepsilon_i$
5- الإيداع الإجمالي (S).	5- الإيداع الإجمالي (S).	$Lin S_i = \beta_0 + \beta_5 Lin IPD_i + \varepsilon_i$ $Lin S_i = \beta_0 + \beta_5 Lin EPD_i + \varepsilon_i$
6- الصادرات السلعية والخدمية (EX).	6- الصادرات السلعية والخدمية (EX).	$Lin EX_i = \beta_0 + \beta_6 Lin IPD_i + \varepsilon_i$ $Lin EX_i = \beta_0 + \beta_6 Lin EPD_i + \varepsilon_i$
7- الواردات السلعية والخدمية (IM).	7- الواردات السلعية والخدمية (IM).	$Lin IM_i = \beta_0 + \beta_7 Lin IPD_i + \varepsilon_i$ $Lin IM_i = \beta_0 + \beta_7 Lin EPD_i + \varepsilon_i$
8- سعر الصرف (ER).	8- سعر الصرف (ER).	$Lin ER_i = \beta_0 + \beta_8 Lin IPD_i + \varepsilon_i$ $Lin ER_i = \beta_0 + \beta_8 Lin EPD_i + \varepsilon_i$

1- الدين الداخلي (IPD).
2- الدين الخارجي (EPD).

حيث أن: $\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$ تمثل معاملات النموذج أو مرونة تغير المتغيرات الاقتصادية الكلية التابعة المدروسة بالنسبة للمتغيرين المستقلين. (i): تمثل الزمن أي قيمة المتغير في السنة β_0, ε_i : الحد الثابت. ε_i : الخطأ العشوائي.

وبالنسبة للتحليل الإحصائي والقياسي اتضح من خلال الجدول رقم (8) مايلي:
يفسر الدين الداخلي نحو 84%، 86%، 84%، 76%، 67%، 63%، 85%، 55% من التغيرات الحادثة في كل من معدل الناتج المحلي الإجمالي، النفقات العامة، الاستهلاك الإجمالي، الاستثمار الإجمالي، الإيداع الإجمالي، الصادرات السلعية والخدمية، والواردات السلعية والخدمية، وسعر

جدول 8. معادلات الاتجاه الزمني يوضح النموذج القياسي المستخدم لدراسة أثر المديونية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في مصر خلال الفترة (2000-2017). القيمة بالمليون دولار.

م	المتغير التابع	المعادلة	r ²	F
أثر الدين الداخلي (متغير مفسر) على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في مصر خلال الفترة (2000-2017).				
1	الناتج المحلي الإجمالي (GDP).	$Lin GDP_i = 40.08 + 0.71 Lin IPD_i$ (1.10) ^{NS} (9.14)**	0.84	**83.61
2	النفقات العامة (PE).	$Lin PE_i = 7.44 + 0.75 Lin IPD_i$ (1.12) ^{NS} (9.83)**	0.86	**96.64
3	الاستهلاك الإجمالي (C).	$Lin C_i = 15.14 + 0.78 Lin IPD_i$ (1.01) ^{NS} (9.21)**	0.84	**84.86
4	الاستثمار الإجمالي (I).	$Lin I_i = 19.74 + 0.62 Lin IPD_i$ (0.98) ^{NS} (7.06)**	0.76	**49.83
5	الإيداع الإجمالي (S).	$Lin S_i = 166.41 + 0.43 Lin IPD_i$ (1.12) ^{NS} (5.68)**	0.67	**32.23
6	الصادرات السلعية والخدمية (EX).	$Lin EX_i = 56.16 + 0.54 Lin IPD_i$ (0.83) ^{NS} (5.24)**	0.63	**27.42
7	الواردات السلعية والخدمية (IM).	$Lin IM_i = 10.40 + 0.71 Lin IPD_i$ (1.14) ^{NS} (9.47)**	0.85	**89.58
8	سعر الصرف (ER) جنيه/دولار.	$Lin ER_i = 0.06 + 0.40 Lin IPD_i$ (0.94) ^{NS} (4.42)**	0.55	**19.57
أثر الدين الخارجي (متغير مفسر) على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في مصر خلال الفترة (2000-2017).				
1	الناتج المحلي الإجمالي (GDP).	$Lin GDP_i = 1.99 + 1.07 Lin EPD_i$ (0.31) ^{NS} (3.47)**	0.43	**12.06
2	النفقات العامة (PE).	$Lin PE_i = 0.48 + 1.10 Lin EPD_i$ (0.29) ^{NS} (3.32)**	0.41	**11.04
3	الاستهلاك الإجمالي (C).	$Lin C_i = 0.31 + 1.24 Lin EPD_i$ (0.29) ^{NS} (3.79)**	0.47	**14.39
4	الاستثمار الإجمالي (I).	$Lin I_i = 4.64 + 0.83 Lin EPD_i$ (0.30) ^{NS} (2.63)**	0.30	**6.89
5	الإيداع الإجمالي (S).	$Lin S_i = 273.77 + 0.44 Lin EPD_i$ (0.37) ^{NS} (1.68) ^{NS}	0.15	NS 2.83
6	الصادرات السلعية والخدمية (EX).	$Lin EX_i = 264.29 + 0.46 Lin EPD_i$ (0.28) ^{NS} (1.33) ^{NS}	0.10	NS 1.77
7	الواردات السلعية والخدمية (IM).	$Lin IM_i = 2.23 + 0.94 Lin EPD_i$ (0.29) ^{NS} (2.80)**	0.33	**7.85
8	سعر الصرف (ER) جنيه/دولار.	$Lin ER_i = 0.0001 + 1.07 Lin EPD_i$ (0.90) ^{NS} (10.06)**	0.86	**101.15

حيث $r^2 =$ القيمة التقديرية للمتغيرات التابعة موضع الدراسة في السنة هـ
س = متغير الدين الداخلي أو الدين الخارجي حيث $t = 1, 2, \dots, 18$ ، $R^2 =$ معامل التحديد ، $F =$ قيمة F المحسوبة
NS: غير معنوي ، (*) معنوية عند مستوى معنوية 0.01 ، (**) معنوية عند مستوى معنوية 0.05.
القيم بين الأقواس أسفل معاملات الإندثار تمثل قيمة (ت) المحسوبة.
المصدر: حسب بواسطة الباحث من بيانات الجدول رقم (2).

وبالنسبة للتحليل الاقتصادي اتضح من خلال الجدول رقم (8) مايلي:
اتضح أن زيادة الدين الداخلي بمعدل 1% يؤدي لزيادة بمعدل تقدر بنحو 0.71%، 0.75%، 0.78%، 0.62%، 0.43%، 0.54%، 0.71%، 0.40% للمتغيرات الناتج المحلي الإجمالي، والنفقات العامة، والاستهلاك الإجمالي، والاستثمار الإجمالي، والإيداع الإجمالي، والصادرات السلعية والخدمية، والواردات السلعية والخدمية، وسعر الصرف على الترتيب، كما اتضح أن زيادة الدين الخارجي بمعدل 1% يؤدي لزيادة بمعدل تقدر بنحو 0.07%، 1.10%، 1.24%، 0.83%، 0.44%، 0.46%، 0.94%، 1.07% لنفس المتغيرات السابقة على الترتيب.

كما اتضح أن الدين الخارجي يفسر نحو 43%، 41%، 47%، 30%، 33%، 86%، من التغيرات الحادثة في كل من معدل الناتج المحلي الإجمالي، النفقات العامة، الاستهلاك الإجمالي، الاستثمار الإجمالي، والواردات السلعية والخدمية، وسعر الصرف على الترتيب، وقدرت قيمة (F) المحسوبة) للنموذج بنحو 12.06، 11.04، 14.39، 2.63، 7.85، 101.15، للمتغيرات السابقة على الترتيب عند مستوى معنوية 1%، 5% لمتغير الاستثمار الإجمالي مما يعني أن النموذج المقدر جيد ويمكن التنبؤ به، بينما لم تكن العلاقة معنوية بين الدين الخارجي وكل من الإيداع المحلي والصادرات السلعية والخدمية.

ويستنتج مما سبق مايلي:

- 2- التوسع في سياسة تحويل الديون وخاصة الخارجية لاستثمارات تنموية للحد من عبء تلك الديون بمشاركة المواطنين ببرامج تحويلات الديون بدلا من الشريك الأجنبي تفاديا لإعادة بيع العملة الوطنية وشراء الأجنبية وتحويلها للخارج بدلا من توظيف أموال البلد المدين.
- 3- العمل على زيادة المدخرات بالاقتصاد المصري لزيادة قدرة الاقتصاد على سداد عبء المدفوعات.
- 4- العمل على زيادة الصادرات السلعية والخدمية لزيادة الرصيد العملات الأجنبية وتحسين ميزان المدفوعات ومعدلات النمو الاقتصادي باعتبارها حائط الصد لفوائد وأقساط الدين الخارجي للدولة بصفة أساسية.

المراجع

- أشرف محمد دوابه(د)، أزمة الدين العام المصري، رؤية تحليلية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، مصر، 2016.
- الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة، تقرير حول واقع الدين العام وتأخرات القطاع الخاص في فلسطين، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، فلسطين، 2019.
- خن قحى، استراتيجيات إدارة الدين العام لتحقيق الاستدامة المالية دراسة حالة الجزائر، السعودية، النرويج، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2018.
- رمضان محمد مقلد(د)، أسامة أحمد الفيل(د)، النظرية الاقتصادية الكلية، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2012.
- عبد الغفار فاروق عبد الغفار، الدين العام الخارجي وسياسة تحويله لاستثمارات أجنبية دراسة الحالة المصرية، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد (17)، 2017.
- عماد محمد علي العاني(د)، نسرين حسن جوجي، قياس مؤشرات الدين الحكومي وأهم آثاره الاقتصادية في العراق للمدة 1990-2013، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (98) المجلد (25)، العراق، 2017.
- فتيحة بن صابر، المديونية الخارجية وأثرها على التنمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم، الجزائر، 2018.
- محمد عبد الحليم عمر(د)، الدين العام المفاهيم المؤشرات الآثار بالتطبيق على مصر، ندوة إدارة الدين العام، مركز صالح عبد الله كامل، جامعة الأزهر، 2003.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.
- موقع البنك الدولي على شبكة الانترنت <https://www.albankaldawli.org/>

- يستخدم الدين الداخلي أو الخارجي لتمويل العجز في الموازنة العامة للدولة مما يؤدي لزيادة النفقات العامة أو قد يتم استخدامه لتحفيز الاستثمارات المحلية عن طريق زيادة الطاقات الإنتاجية أو زيادة الناتج المحلي الإجمالي بفعل زيادة مضاعف الاستثمار مما يعزز من قدرة الاقتصاد المصري على خدمة الديون.

- كما تبين أن الاقتصاد المصري تمكن من إدارة الدين الداخلي بالشكل الذي أسهم بزيادة معدلات الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار والإنتاج الإجمالي نتيجة للتسويق بين البنك المركزي بسياساته النقدية ووزارة المالية بسياساتها المالية، إلا أن نتج أن الدين الداخلي قد أدى لتزايد معدلات كل من الاستهلاك الإجمالي والنفقات العامة والواردات السلعية والخدمية بمعدل أكبر من تلك الموجهة للمتغيرات السابق الإشارة إليها مما يفسر معه ارتفاع مستويات الأسعار وزيادة معدلات التضخم وانخفاض قيمة العملة المحلية مما يتحتم معه النظر إلى كيفية إدارة ذلك الدين حتى يمكن ضخه في مجال الاستثمارات ذات العائد المرتفع بدلا من توجيهها في مجال الانفاق الاستهلاكي ذات التكلفة المرتفعة، كما تبين من إدارة الدين الخارجي أنه يتم توجيهه في المجالات الاستثمارية المختلفة بنسب متباينة حيث ارتفعت معدلات كل من الاستهلاك الإجمالي والنفقات العامة مقارنة بالاستثمار الإجمالي والصادرات السلعية والخدمية.

- وأخيرا تبين عند مقارنة معاملات المرونة لمؤشرات أثر الدين الداخلي والخارجي على المتغيرات الاقتصادية الكلية المدروسة أنه يتم إدارة الدين الخارجي بكفاءة أعلى من إدارة الدين الداخلي حيث ترتفع قيمة معاملات المرونة لكل من المتغيرات المدروسة في تأثيرها بالدين الخارجي مقارنة بالدين الداخلي وهذا يأتي متفقا مع النتائج السابقة في أن الفروض الخارجية المسببة لارتفاع الدين الخارجي تأتي موجهة لأغراض معينة لقطاعات معينة أو لتهيئة مناخ الاستثمار في هذا القطاع وخاصة قد توجه لقطاعات خدمية أكثر منها سلعية مما يعني عدم أخذ الأهمية النسبية للقطاعات المختلفة في الحساب، بينما يوجه الدين الداخلي أساسا لتمويل العجز بالموازنة العامة للدولة بدلا من توجيهه أيضا للقطاعات الاقتصادية ذات العائد المرتفع لتحفيز عجلة الاستثمار ومن ثم زيادة الناتج المحلي الإجمالي بفعل مضاعف الاستثمار مما يؤدي لقدرته في النهاية على مواجهة عبء مدفوعات الدين بكفاءة.

ومن العرض السابق لنتائج البحث تم التوصل لعدة توصيات لإدارة الدين العام سواء الداخلي أو الخارجي كما يلي:

- 1- توجيه الدين الناجمة عن الاقتراض لزيادة الاستثمارات في المجالات ذات العائد الاقتصادي المرتفع والحد من توجيهها لأغراض الاستهلاك وذلك لزيادة الناتج المحلي الإجمالي بفعل مضاعف الاستثمار.

An Analytical Study of Indebtedness and its Effect on some Macroeconomic Variables in Egypt.

Salah, M. A. A. A.

Department of agricultural economics, Faculty of agriculture, Mansoura university.

ABSTRACT

The debt problem, both internal and external, reflects the amounts that the state is obligated to borrow as a result of borrowing to finance the budget deficit and pledge to pay after a period and pay the interest of the debt balance according to the terms of its establishment. Internal and external debt represented about 76.44%, 23.56% of the public debt, respectively, during 2017, There is a reciprocal influence between the debt and its two parts and some of the macroeconomic variables such as the gross domestic product, exports, commodity and service imports ... etc, and it is clear through some indicators called indebtedness indices to judge the debt management efficiency in Egypt. The research problem lies first in increasing tide The intention and the consequent increase in the interest rate, inflationary waves, and low investments due to limited savings, and secondly, when the debt is related to some macroeconomic variables such as gross domestic product, commodity and service exports, total investment, savings, and total international reserves, where the debt ratio of these variables is estimated at 102.50%, 512.64%, 601.56%, 608.67%, 790.49% of the variables studied respectively during the period (2000-2017), about 99.19%, 418.65%, 538.33%, 495.12%, 529.96%, respectively, during the period (2000-2010), and about 107.95% 704.76%, 716.26%, 841.96%, 1481.77%, respectively, during the period (2011-2017), and thirdly, the growth of the debt burden The debt service ratio for the above macroeconomic variables was estimated at 2.02%, 10.09%, 11.84%, 11.98%, 15.56%, respectively, during the first period, and about 2.19%, 9.24%, 11.88%, 10.93%, 11.70% Ali The arrangement during the second period, about 1.77%, 11.58%, 11.77%, 13.84%, 24.35%, respectively, during the third period, which necessitates the necessity of studying the debt both internally and externally and examining the burden of debt payments and its relationship to the macroeconomic variables in order to develop a mechanism to manage Religion, and the goal of research to study this during the period (2000-2017) through three axes, the first of which is the economic variables related to indebtedness in Egypt, and the second is an indication The indebtedness and measures of burden of payments and their implications in Egypt, and the third is the analysis of the impact of the debt on the studied variables, and the study recommended directing the debts resulting from borrowing to increase investments and expansion in the policy of transferring debts and increasing savings and commodity and service exports as a wall to block the benefits and installments of the external debt mainly for the state.